جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) "فرض الإستمرارية" وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية

The Degree of Auditor's Compliance to the International Standard on Auditing (ISA) No. (570) "Going Concern" and its Effect on Predicting the Financial failure of Jordanian Companies

إعداد

رامي بسام بكر قندوس

إشراف

الدكتور عبدالله الدعاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

المحاسبة والعلوم المالية واالمصرفية كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الاول،2017

تفـويـض

أنا الموقع أدناه **رامي بسام بكر قندوس** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: رامي بسام قندوس

التوقيع:

التاريخ: ١٨/ ١٢/ 2017

قـرار لجنـة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

"درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) "فرض الإستمرارية" وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية ".

وأُجيزت بتاريخ 18/ 12 / 2017

أعضاء لجنة المناقشة		الجامعة	التوقيع
د. عبد الله أحمد الدعاس	مشرفاً	الشرق الأوسط	.....
د. خالد الجعارات	رئيساً	الشرق الأوسط	.....
أ. د. يوسف سعادة	ممتحناً خارجياً	العلوم التطبيقية	.....

الشكـر والتقدير

الحمد لله تعالى الذي وفقني لإنهاء رسالتي وأسأل الله أن يفتح لي أبواب علمه وبركته وفضله وأسأله الرضا والتوفيق والقبول ..

عرفانا بالجميل فإنه ليسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري واحترامي إلى أستاذي ومشرف هذه الرسالة الدكتور عبد الله الدعاس لما قام به من توجيه وإرشاد ولما بذل من وقت وجهد في إتمام هذه الرسالة ..

كما أتقدم بخالص الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور محمد مطر لما قدمه من نصح ومشورة ساهمت في إبراز هذه الرسالة ...

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا جهدا مشكورا بقراءة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وآرائهم..

و إلى كل من قدم يد العون وأعان في إتمام هذه الرسالة سواء من قريب أو بعيد .. أقدم شكري ..

الباحث

الإهـداء

إلى والدي

الذي علمني بعبقريته كيف أحب العلم...

وكلما تعثرت أعانني على الاستمرار...

إلى والدتي

الوحيدة التي منحتني كل شيء...

ولم تأخذ أي شيء...

إلى زوجتي

فهي دائماً معي...

وستظل ما حييت نور دربي..

الباحث

فهرس المحتويات

التسلسل		الصفحة
	العنوان.....	أ
	التفويض.....	ب
	قرار لجنة المناقشة.....	ج
	الشكر والتقدير.....	د
	الإهداء.....	هـ
	قائمة المحتويات.....	و
	قائمة الجداول.....	ي
	قائمة الأشكال.....	ك
	قائمة الملاحق.....	ل
	ملخص الدراسة باللغة العربية.....	م
	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.....	س
الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها		
1-1	مقدمة.....	2
2-1	مشكلة الدراسة.....	4
3-1	أهداف الدراسة.....	4
4-1	أهمية الدراسة.....	5
5-1	أسئلة الدراسة وفرضياتها	6
6-1	حدود الدراسة.....	8

7-1 محددات الدراسة..... 8

8-1 مصطلحات الدراسة..... 8

الفصل الثاني : الأدب النظري والدراسات السابقة

مقدمة..... 11

أولاً الأدب النظري..... 11

2-1 التدقيق مفهومه وتطوره التاريخي..... 11

2-2 معايير التدقيق..... 12

2-3 أهمية التدقيق..... 13

2-4 أهداف التدقيق..... 14

2-5 المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية..... 15

2-6 مؤشرات الفشل المالي..... 18

2-7 مفهوم ومظاهر الفشل المالي..... 21

2-8 أسباب الفشل المالي..... 22

ثانياً الدراسات السابقة..... 25

ثالثاً ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة..... 40

الفصل الثالث : منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 المقدمة..... 43

3-2 منهجية الدراسة..... 43

3-3 مجتمع وعينة الدراسة 43

3-4 أنموذج الدراسة..... 44

5-3 أسلوب جمع البيانات..... 45

6-3 إجراءات الدراسة..... 45

7-3 أداة الدراسة..... 46

8-3 متغيرات الدراسة..... 49

9-3 المعالجة الإحصائية..... 50

الفصل الرابع : نتائج الدراسة (التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات)

1-4 المقدمة..... 52

2-4 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة ومتغيراتها..... 53

3-4 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي..... 62

1-3-4 اختبار التوزيع الطبيعي..... 63

2-3-4 اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي..... 64

3-3-4 مصفوفة إرتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة..... 65

4-4 اختبار فرضيات الدراسة..... 68

الفصل الخامس : نتائج الدراسة والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة..... 75

2-5 التوصيات..... 78

قائمة المراجع..... 79

أولاً : المراجع باللغة العربية..... 79

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية..... 81

قائمة الملاحق..... 84

قائمة الجداول

رقم الفصل- رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1	مكونات أداة الدراسة	47
2	اختبار معاملات الإتساق	48
3	التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة	53
4	نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الفرعي المستقل لدرجة الإلتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة)	56
5	نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الفرعي المستقل لدرجة الإلتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة)	57
6	نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الفرعي المستقل لدرجة الإلتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة)	58
7	نتائج التحليل الوصفي لدرجة الإلتزام على محاور الدراسة المستقلة	60
8	نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة التابع لدرجة (التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية)	61
9	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	63
10	اختبار التداخل الخطي واختبار الإرتباط الذاتي	64
11	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة	66
12	نتائج اختبار الإنحدار المتعدد للفرضية الرئيسية	69

قائمة الأشكال

التسلسل	اسم الشكل	الصفحة
1-3	أنموذج الدراسة	44

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	نتائج التحليل الإحصائي	85
2	الإستبانة	113
3	أسماء محكمي الإستبانة	118

درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمعيار التدقيق الدولي رقم (570) "فرض الإستمرارية" وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية

إعداد الطالب

رامي بسام بكر قندوس

إشراف

الدكتور عبدالله الدعاس استاذ مشارك

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية وأثر الإلتزام بالمعيار على القدرة في التنبؤ بالفشل المالي، وتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات وتم توزيعها على موظفي ومدراء الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المتعثرة في 27 شركة صناعية وذلك حسب دراسة (الرفاعي، 2017)، وتمثلت مفردات الدراسة بـ 81 مفردة من موظفي ومدراء الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المتعثرة تم اختيارهم لتوزيع الإستبانة عليهم كعينة شاملة، واستطاع الباحث من استرجاع (74) استبانة تمت الإستجابة على فقراتها، وتم استبعاد (6) استبانات لعدم جدية المستجيبين في تعبئة فقرات الإستبانة، فتمثلت مفردات عينة الدراسة النهائية بـ (68) استبانة، وقد تم استخدام أساليب احصائية وصفية منها الوسط الحسابي والإنحراف المعياري، كما تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتحقق من الإتساق الداخلي للإستبانة والتأكد من ثباتها، إضافة إلى اختبارات التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، ولإختبار فرضيات الدراسة قام الباحث باستخدام نموذج الإنحدار المتعدد.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية من خلال اكتشاف مخاطر التعثر(المالية، والتشغيلية، والأخرى) مجتمعة ومنفردة على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام مدققي الحسابات في الأردن ببذل العناية المهنية التي تمكنهم من إعطاء التقرير الصحيح والمناسب في حال وجود شك يتعلق بقدرة الشركة على الإستمرارية، وأهمية إبقاء مدققي الحسابات الأردنيين على علم مستمر بكل ما يصدر من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومعايير التدقيق الدولية ISA واجبة التطبيق في الأردن التي تصدرها المنظمات المهنية ومتابعة التعديلات فيها عن طريق تمكينهم من الدخول إلى مواقع المنظمات المهنية مثل (IFAC, IFRS) واستمرارية التدريب والتعلم لكل ما هو جديد بالمعايير لما لذلك من أثر كبير على أدائهم وعلى الإرتقاء بعملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية: فرضية الإستمرارية، التنبؤ بالفشل المالي، مدققي الحسابات.

The Degree of Auditor's Compliance to the International Standard on Auditing (ISA) No. (570) "Going Concern" and its Effect on Predicting the Financial failure of Jordanian Companies

prepared By

Rami Bassam Qandous

Supervisor

Associated Prof

Abdullah Ahmed Aldaas

Abstract

This study aims at investigating the extent to which the certified public accountants in Jordan comply with the International Standard Auditing ISA 570 "Going Concern" and the impact of this compliance on the ability to predict the financial failure in Jordanian industrial companies. The study population consists of all Jordanian industrial public shareholding companies listed on Amman Stock Exchange.

To achieve the study objectives, a questionnaire is designed to collect data and it is distributed to the employees and managers of financial departments in (27) industrial failed companies according to the study of (Alrifaei, 2017). The study sample includes 81 employees and managers of financial departments in industrial failed companies and whom are selected for the purposes of distributing the questionnaire on them as a comprehensive sample. The researcher was able to retrieve (74) answered questionnaire. (6) Questionnaires were unconsidered due to the lack of seriousness by the respondents when filling out the questionnaire sections. Thus, the final sample of the study is represented by (68) questionnaire. Descriptive statistical methods are used including arithmetic means and standard deviation. Moreover, Cronbach Alpha test is used to verify the internal consistency of the questionnaire and ensure its validity, in addition to data validation tests for statistical analysis. In order to test the study hypotheses, the researcher used the multiple regression analysis models.

The study results show that there is a statisticall significant impact of the degree of compliance of certified public accountants with the International Standard Auditing ISA 570 "Going Concern" through detecting the failure risks (financial, operational, and others), both collectively and separately, on the prediction of financial failure of

Jordanian industrial public shareholding companies. The study recommends that certified public accountants in Jordan should exert professional efforts enabling them to provide the correct and proper report in case of having an uncertainty pertaining to the company's ability to going concern, in addition to the importance of keeping Jordanian auditors continuously informed of all International Financial Reporting Standards IFRS and International Standards Auditing ISA issued by professional organizations by enabling them to access sites of professional organizations such as (IFAC, IFRS) and continuing training and learning for all new standards as this will have a great impact on their performance as well as on the improvement of the audit process.

Key words: Going concern, prediction of financial failure, auditors.

.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

- **1-1 المقدمة**
- **2-1 مشكلة الدراسة**
- **3-1 أهداف الدراسة**
- **4-1 أهمية الدراسة**
- **5-1 أسئلة الدراسة وفرضياتها**
- **6-1 حدود الدراسة**
- **7-1 محددات الدراسة**
- **8-1 مصطلحات الدراسة**

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة:

يعتمد مستقبل المنشآت واستمراريتها على مركزها المالي، وقدرتها على تحقيق الأرباح والإحتفاظ بسيولة ملائمة، وقدرتها على تسديد ديونها، لذا فإن موضوع التنبؤ بالحالة المالية للمنشأة من الأمور المهمة التي تفيد جميع الأطراف ذات العلاقة سواء داخل المنشأة أو خارجها.

وبما أن المنشآت الإقتصادية في العصر الحديث تواجه تغيرا في حجم أعمالها، وضغوطا وتحديات نتيجة الإنفتاح الإقتصادي والتطورات التكنولوجية وما رافقها من منافسة على الصعيد المحلي والدولي، ونتيجة أيضا لظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، استدعى من المنشآت أن تقدم تقارير مالية سنوية تحتوي على نشاطها الإقتصادي خلال الفترة المالية، حتى يتسنى للأطراف التي ترغب في الإطلاع على هذه التقارير الإستفادة منها. ولكي تتحقق هذه الإستفادة، كان لابد من وجود مدقق حسابات قانوني يتحقق من محتوى هذه التقارير (القوائم المالية) ومدى ملاءمتها وتمثيلها للمركز المالي للمنشأة (المطارنة، 2009).

لذلك لم تعد مسؤولية مدقق الحسابات القانوني تنحصر في التدقيق الشكلي للقوائم المالية، من خلال اختبار عينات من أجل ابداء رأيه الفني والمحايد حول عدالة هذه القوائم ومدى تمثيلها لواقع المنشأة، بالرغم من أهمية ذلك وضرورته، وانما وحسب المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية الصادر عن مجلس معايير التدقيق وتوكيد الجودة ***International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)*** التابع للإتحاد الدولي للمحاسبين، والذي تطرق

إلى فرضية الإستمرارية، فإنه يجب على مدقق الحسابات القانوني أن يقوم أيضا بدراسة وتقييم قدرة المنشأة على الإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور، لكي يحقق للأطراف ذات العلاقة الثقة والطمأنينة حول القوائم المالية ومستقبل هذه المنشأة. ومن هنا تقع المسؤولية على عاتق مدقق الحسابات القانوني في إبداء رأيه فيما إذا كانت المنشأة قادرة على الإستمرارية في نشاطها أم لا. حيث أن المعيار **ISA 570** قد وفر للمدقق مجموعة من الإرشادات التي يسترشد بها عند فحصه لمدى ملاءمة استمرارية المنشأة خلال عملية تدقيق قوائمها المالية، كما حدد اطاراً عاماً لتحديد مسؤوليته عند التحقق من صحة فرضية الإستمرارية لتلك المنشأة، ووضع كذلك مجموعة من المؤشرات للمخاطر المالية والتشغيلية والمخاطر الأخرى والتي سيعتمد عليها المدقق في هذا المجال، والتي من الممكن أن تثير لديه شكاً حول قدرة المنشأة على الإستمرارية، (IAASB, 2016).

ومع ارتفاع حالات الفشل المالي في الأعمال التي كانت بسبب العديد من العوامل المختلفة مثل انخفاض الأرباح وزيادة الديون، فقد أصبح هناك اهتمام بدراسة الفشل المالي ومسبباته بهدف تحديد العوامل التي لها دور في حدوثه في الشركات (عزيز، 2014)، وبسبب خطورة موضوع الفشل المالي في الشركات، بحثت هذه الدراسة فرضيةالإستمرارية من خلال قياس أثر درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة.

1-2 مشكلة الدراسة:

أثارت مسألة تحميل مدقق الحسابات القانوني مسؤولية التنبؤ بالفشل المالي، ومن ثم تقويم قدرة المنشأة التي يدقق حساباتها على الإستمرار، جدلاً واسعاً خصوصاً حول درجة هذه المسؤولية. لا سيما أن المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية، قد حدَّد مجموعة من المؤشرات التي يجب على مدقق الحسابات القانوني أن يأخذها بعين الإعتبار لتقييم قدرة المنشأة على الإستمرار في المستقبل المنظور، وإعتبار فرضية الإستمرارية هي الأساس الذي تبنى عليها عملية إعداد القوائم المالية، لذا على المدقِق أن يقوم بجمع الأدلة الكافية والملائمة، حتى لا يكون هناك شك حول استمرارية المنشأة (IAASB, 2016).

ومن هنا جاء السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة والذي يتمثل في:

(هل يوجد أثر لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟).

1-3 أهداف الدراسة :

ستسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، يمكن تلخيصها بالاتي:

1. معرفة فيما إذا كان هناك أثر لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
2. معرفة فيما إذا كان هناك أثر لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
3. معرفة فيما إذا كان هناك أثر لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر التشغيلية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

4. معرفة فيما إذا كان هناك أثر لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر الأخرى على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
5. التعرف على مسؤوليات مدقق الحسابات القانوني تجاه التنبؤ بالفشل المالي حسب المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية.
6. الخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة التي تخدم مدققين الحسابات في الأردن وغيرهم من الأطراف المهتمة.

1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها قد سلطت الضوء على قدرة مدقق الحسابات القانوني على اكتشاف مؤشرات التعثر التي تحول دون استمراريَّة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، من خلال تدقيق حساباتها، ومدى مراعاة مدقق الحسابات القانوني لملاءمة فرضية الإستمرارية، وهو ما يجب أن تستخدمه الإدارة كأساس عند إعداد القوائم المالية. لذلك فهي تعالج موضوعا ذا أهمية ليس فقط للمدققين، بل لجميع الأطراف ذات العلاقة، والتي تتأثر بالفشل المالي وإمكانية استمرارية المنشآت الإقتصادية، نتيجة لما تتعرض له المنشآت من ظروف إقتصادية صعبة، قد تهدد قدرتها على الإستمرارية ومواصلة أعمالها.

كما اسهمت هذه الدراسة بما توصلت إليه من نتائج في تعميق فهم المدققين لواجباتهم، والتي تحددها لهم معايير التدقيق الدولية، وبشكل خاص درجة التزامهم المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية. الأمر الذي يجعل لعمل المدقِّق أهميَّة كبرى إن تقع على عاتقه مسؤولية اكتشاف مؤشرات التعثر التي قد تؤثر على قدرة المنشآت على الاستمرارية نتيجة للفشل المالي، وبالتالي تساعد الإدارة على إتخاذ الإجراءات الصحيحة قبل حدوث الفشل أو الإفلاس. كما أنها

ساهمت في توضيح الفجوة بين مسؤولية الإدارة من جهة ومسؤلية مدقق الحسابات من جهة اخرى، عن الأضرار التي تلحق بأصحاب العلاقة **stake holders** نتيجة لتعثرها، وستزيل اللبس لدى المجتمع المحلي في أن المدقق سيتحمل كامل المسؤولية، وذلك لأن المدقق يمكن أن يخلي كامل مسؤوليته تجاه ذلك إذا قام ببذل العناية المهنية اللازمة والكافية أو المعقولة (مطر،.**2000)**

1-5 أسئلة الدراسة وفرضياتها:

- **أسئلة الدراسة**

لقد تم بلورة مشكلة الدراسة من خلال إثارة السؤال الرئيس الأول: هل يوجد أثر لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

وقد تفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟
2. هل يوجد أثر لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر التشغيلية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟
3. هل يوجد أثر لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر الأخرى على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

- **فرضيات الدراسة**

وللإجابة عن أسئلة الدراسة سيتم اختبار الفرضيات الآتية:

H0 الفرضية الرئيسة

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

وقد تفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

H0.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر التشغيلية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

H0.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر الأخرى على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

1-6 حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة ومحدداتها بالآتي:

حدود الدراسة المكانية: تم إجراء الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المتعثرة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

حدود الدراسة الزمانية : تتمثل بالفترة التي ستغطيها الدراسة وتم تحديدها بالفترة الواقعة ما بين عامي 2011 و2015.

1-7 محددات الدراسة:

إقتصرت هذه الدراسة على بيان أثر التزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن بالمعيار ISA 570 المتعلق بالإستمرارية على التنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة فقط والمدرجة في سوق عمان المالي.

1-8 مصطلحات الدراسة:

فيما يلي أهم التعريفات الإجرائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية:

فرضيةالإستمرارية: وتعني أن تقوم المنشأة على أساس استمرار عملها في المستقبل المنظور بدون وجود نية لدى الإدارة لتصفيتها أو التوقف عن أداء أعمالها أو اللجوء الى الحماية من قبل الدائنيين وفقا لمتطلبات القوانين والتشريعات (على الأقل لمدة 12 شهر إعتبارا من تاريخ الميزانية) (الذنيبات،2011، ص81).

الفشل المالي: هو توقف أعمال وأنشطة المنشأة بشكل طوعي بسبب التعثر، وتتم تصفيتها في هذه الحالة اختياريا، أو بسبب دعوى قضائية تنتهي لصالح الدائنين، وتتم تصفيتها في هذه الحالة اجباريا (مطر، عبيدات،2007، ص443).

مخاطر التعثر المالية: مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات على اكتشاف حالات التعثر المالية التي تؤثر على قدرة المنشأة في الاستمرارية وتتمثل في: زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة، خسائر تشغيلية كبيرة ومتكررة، تدهور في النسب المالية الأساسية، صعوبة الإلتزام بشروط اتفاقيات القروض وغيرها (IAASB, 2016).

مخاطر التعثر التشغيلية: مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بضعف المنشأة وتساعد المدقق في اكتشاف حالات التعثر التشغيلية التي تؤثر على قدرة المنشأة في الاستمرارية، وتتمثل في: إرتفاع معدل دوران الموظفين أو فقدان مديرين مهمين دون ايجاد بديل لهم، أو مشاكل عمالية، فقدان سوق رئيس، أو حق إمتياز، أو مورد رئيس أو ترخيص وغيرها(IAASB, 2016).

مخاطر التعثر الاخرى: مجموعة من المؤشرات تجعل استمرارية المنشأة موضع تساؤل، وتساعد المدقق من اكتشاف حالات التعثر الأخرى غير المالية والتشغيلية، وتتمثل في: دعاوى قضائية معلقة يمكن في حال نجاحها أن تسفر عن أحكام لا يمكن الوفاء بها، تغيرات في التشريعات أو القوانين أو السياسات الحكومية (IAASB, 2016).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

- **أولاً : الأدب النظري.**

2-1 التدقيق مفهومه وتطوره التاريخي

2-2 معايير التدقيق

2-3 أهمية التدقيق

2-4 أهداف التدقيق

2-5 المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (Going Concern)

2-6 المؤشرات أو المخاطر التي تثير الشكوك حول الفشل المالي وامكانية تواصل المنشأة كمؤسسة مستمرة

2-7 الفشل المالي ومفهومه

2-8 مظاهر الفشل المالي

2-9 أسباب الفشل المالي

- **ثانياً : الدراسات السابقة.**
- **ثالثاً : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

مقدمة

سيتناول هذا الفصل الأدب النظري المتعلق بعملية تدقيق الحسابات، والمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية، والفشل المالي، والدراسات السابقة ذات الصله بموضوع الدراسة الحالية، وفيما يأتي تفصيل لذلك:

أولاً: الأدب النظري

2-1 التدقيق مفهومه وتطوره التاريخي

يرجع أصل تدقيق الحسابات إلى العصور الوسطى، والتدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول المنشآت الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود، وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص ما أن يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر. حيث أن قدامى المصريين كانوا يقومون بتعيين شخصين لتسجيل الأموال الأميرية الواردة، ويقوم شخص آخر بعملية التدقيق لما قاما به هذان الشخصان من أعمال (المطارنة، 2009، ص13).

وتدقيق الحسابات هو عبارة عن فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد الخروج برأي فني

محايد عن مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي لتلك المنشأة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (عبدالله، 2016، ص13).

كما ويعرف التدقيق بأنه "فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية (المالية وغير المالية) لأي منشأة، وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره"(المطارنة، 2009، ص14).

2-2 معايير التدقيق

تتوفر لأي مهنة متطورة مستويات أداء معينة وارشادات ومعايير متعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، توضع من قبل الجهات المنظمة لها، من أجل توفير مستوى معقول من الأداء لضبط العمل، وتحديد إطار للعمل من خلاله، ولتساعد هذه الجهات في الحكم على أداء الممارس لهذه المهنة.

ومعايير التدقيق هي "عبارة عن مستويات للأداء المهني وضعت من قبل الجهات المنظمة للمهنة، وتهدف إلى توفير مستوى معقول من الضوابط التي تحكم عملية التدقيق وتحدد نوع من الإطار الذي يعمل المدقق من خلاله. ويُعتمد على المعايير في الحكم على أداء مدقق الحسابات ونوعية العمل المنجز، وبالتالي فهي توفر مستوى معين من الثقة بعمل المدقق، حيث أن علم الجمهور أو الأطراف ذات العلاقة بأن عملية التدقيق منضبطة بأحكام وقواعد متعارف عليها يزيد من ثقتهم بأهمية التدقيق، وأن عملية التدقيق ليست عملية ارتجالية. ولكن لابد من الأخذ بعين الإعتبار أن المعايير هي إطار عام ولا يجب أن تحد من إبداع المدقق وممارسته للحكم المهني بدرجة معقولة "(الذنيبات، 2011، ص1).

2-3 أهمية التدقيق

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات العلاقة في المنشأة وخارجها، ولا يعتبر غاية بحد ذاته. حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تفيد العديد من الأطراف التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة ونتيجة الأعمال (الأداء المالي) والتدفقات النقدية، ومن هذه الاطراف:

إدارة المنشأة: يعتبر التدقيق مهما لإدارة المنشأة حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل مدقق الحسابات حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الإستثمار لمثل هذه المنشأة.

المؤسسات المالية والتجارية والصناعية: يعتبر التدقيق ذا أهمية تحديدا لمثل هذه المؤسسات، وذلك عند طلب العميل قرضاً معيناً أو تمويل مشروع معين، حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية إتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث تتمكن من توجيه أموالها إلى المكان والطريق الصحيحين، والذي يضمن لها استرداد تلك القروض في المستقبل.

الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على البيانات والقوائم المالية المدققة في العديد من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، وفرض الضرائب، ومنح القروض والدعم لبعض النشاطات. بالإضافة الى الإتحادات والنقابات إذ تعتمد على القوائم المالية المدققة في حال نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر (المطارنة، 2009، ص19).

2-4 أهداف التدقيق

نظرا للتطور التاريخي الذي صاحب مهنة التدقيق يستطيع الباحث أن يلاحظ التغير الكبير الذي طرأ على الأهداف وبالتالي المضمون. ويمكن بوجه الإجمال حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في نواحٍ عدة أهمها:

1. التحقق من دقة وصحة العمليات المالية المثبتة في دفاتر المنشأة وسجلاتها، وتقرير مدى الإعتماد عليها.
2. الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات.
3. إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من غش أو أخطاء.
4. تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المتكررة أو المفاجئة للمنشأة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديها.

أما اليوم فقد تعدت عملية التدقيق هذه الأهداف الى أهداف وأغراض أخرى أهمها:

1. مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.
2. تقييم نتائج أعمال المنشأة بالنسبة للأهداف الموضوعة.
3. تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المنشأة، ويأتي هذا الهدف الأخير نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المنشآت بصورة عامة حيث لم يعد "تحقيق أكبر قدر من الربح "Profit maximization" كأهم

هدف بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة "Welfare Maximization".

ومما سبق نرى أن هناك تغيرا كبيرا وتطورا ملحوظا على أهداف مهنة تدقيق الحسابات، حيث كانت في السابق تعمل على اكتشاف الأخطاء والغش وتقديم التقارير عن ذلك، ومن ثم أصبحت تعمل على تحسين النظم المالية وفحصها، وحتى النظم الإدارية للمنشآت، من خلال إجراءات التدقيق المتبعة وتحديد المسؤليات والصلاحيات للعاملين فيها، ومن ثم أصبحت تساعد في عملية إتخاذ القرارات الإدارية وحتى التأكد من مواصلة المنشأة وقدرتها على الإستمرارية في أعمالها الإعتيادية، وأن جميع هذه المسؤوليات مرتبطة ببعضها البعض ولا يمكن لمدقق الحسابات الإستغناء عنها. ويلاحظ الباحث أن الأهداف الحديثة لمهنة التدقيق أصبحت ملائمة أكثر مع التطور التكنولوجي والإقتصادي في ظل البيئة الخارجية الحيوية، ولكن هذا لا يعني أن يتم تجاهل الأهداف التقليدية وانما تعتبر الأهداف الحديثة تحسينا لها (عبد الله، 2016، ص15).

2-5 المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية

لقد أصدر مجلس معايير التدقيق وتوكيد الجودة ***International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)*** المعيار ISA 570 ليتم تطبيقه ابتداءً من 2009/12/15، وتناول المعيار مسؤوليات مدقق الحسابات في تدقيق القوائم المالية فيما يتعلق بفرضية الاستمرارية (IIASB, 2016).

وأكد المعيار الدولي رقم (570) على ضرورة أن يراعي المدقق خلال تنفيذ برنامج التدقيق مجموعة من المؤشرات التي يمكنه الإستفادة منها في تقويم المخاطر التي تترتب على عدم صحة فرض الإستمرارية (مطر، 2000)

وقد أضاف المعيار رقم ISA 570 لمسؤولية المدقق حول صحة فرض الإستمرارية عنصرين هامين هما:

1- التأكيد على ضرورة أن يراعي المدقق المخاطر التي تنشأ في حال عدم صحة فرض الإستمرارية .

2- أن يقوم المدقق بإضافة فقرة توكيدية بعد فقرة الرأي، يلقي الضوء فيها على مشاكل الإستمرارية في المنشأة وتوضح استنتاجاته بشأنها (SAS.59).

بموجب المعيار ISA 570 فإنه على الإدارة أن تقوم بتقييم استمرارية المنشأة باستخدام طرق التحليل المناسبة وذلك حسب ظروف المنشأة وأوضاعها المالية، وأن تقوم بعملية بتقييم فيما يتعلق بالنتائج المستقبلية المتوقعة من العمليات والأحداث المحاطة بسبب طبيعتها المتوارثة بعدم التأكد، وذلك في نقطة زمنية تحددها، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية (الذنيبات، 2011):

- بشكل عام، درجة عدم التأكد المتعلقة بنتيجة الحدث أو العملية التي تؤدي إلى زيادة هامة في عدم التأكد المستقبلية.
- عملية التقييم تبنى على المعلومات المتاحة في وقت التقييم.
- طبيعة ونشاط وحجم المنشأة وظروفها.

أما بالنسبة لمدقق الحسابات فيجب عليه أن يقيم مدى مناسبة استخدام الإدارة لفرضية الاستمرارية في إعدادها للقوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار عملية التقييم التي قامت بها الإدارة والفرضيات التي اعتمدت عليها، ويقع على عاتقه التدقيق على استمرارية المنشأة لفترة لا تزيد عن إثني عشر شهراً، كما يجب على مدقق الحسابات أن يكون متيقظاً لاحتمال وجود احداث أو ظروف تثير الشك حول الاستمرارية، وفي حال وجود ذلك يتوجب عليه القيام بإجراءات إضافية تتمثل في مراجعة خطط الإدارة المستقبلية بناءً على تقييمها للاستمرارية، وجمع أدلة كافية ومناسبة لإزالة الشك أو إثباته حول الاستمرارية مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير خطط الإدارة وأية عوامل تخفف من الشكوك حول الاستمرارية (الذنيبات، 2011).

وبناء على تقييم مدقق الحسابات لاستمرارية المنشأة فإنه يتم إصدار تقرير المدقق حسب الحالات التالية (Arens et al., 2012):

1. يتم إعطاء تقريراً نظيفاً مع إضافة فقرة توضيحية، وذلك في حال كان فرض الاستمرارية مناسب مع عدم تأكد مادي شريطة أن تكون الإدارة أفصحت بشكل واضح عن الظروف التي تؤثر على الاستمرارية وعن خططها في مواجهة ذلك.
2. يتم إعطاء تقريراً متحفظاً أو مخالفاً (حسب المادية)، وذلك في حال لم يكن هناك إفصاح كافي في القوائم المالية.
3. يتم الامتناع عن إبداء الرأي، وذلك في حال كانت هناك حالات عدم تأكد مادية متعددة.
4. يتم إعطاء تقريرً مخالفاً، وذلك عندما يصبح من وجهة نظر مدقق الحسابات فرض الاستمرارية غير مناسب رغم خطط الإدارة وإفصاحها بشكل كافي.

5. يتم إعطاء تقريراً نظيفاً، وذلك في حال أفصحت الإدارة عن أن فرضية الاستمرارية غير مناسبة

2-6 مؤشرات الفشل المالي

هنالك العديد من المؤشرات التي تثير الشكوك حول الفشل المالي، والبحث عن هذه المؤشرات من شأنه الاطمئنان على استمرارية المنشأة، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات مقسمةً حسب نوع المخاطر (مالية، وتشغيلية، ومخاطر أخرى) وذلك على النحو الآتي:

اولاً: المخاطر المالية، وتتمثل بما يأتي (الشيخ، 2008، ص77-79):

1. زيادة المطلوبات المتداولة على الأصول المتداولة.
2. عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الإعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الموجودات طويلة الأجل.
3. ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
4. تأخير توزيعات الأرباح أو توقفها.
5. عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في موعدها.
6. الصعوبات في تطبيق شروط إتفاقيات القروض.
7. عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.

ثانياً: مخاطر تشغيلية، وتتمثل بما يأتي (الشيخ، 2008، ص77-79):

1. فقدان إداريين قياديين بدون إستبدالهم.
2. فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.

3. مشاكل عمالية أو نقص في تجهيزات مهمة.

ثالثاً: مخاطر أخرى، وتتمثل بما يأتي (الشيخ، 2008، ص77-79):

1. عدم تطبيق متطلبات رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى.
2. دعاوي قضائية ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.
3. تغير في التشريعات أو السياسات الحكومية.

ويتضح مما سبق أنه وفي حال غياب معلومات مغايرة، يفترض بأن الشركة مستمرة في عملها في المستقبل المنظور، أي لفترة سنة مالية واحدة على الأقل. وعليه فإن الموجودات والمطلوبات تسجل على أساس تحقيق الموجودات وتسديد االمطلوبات بالسبل الإعتيادية للعمل. وإذا لم يكن هناك ما يبرر هذا الإفتراض، فإن المنشأة قد لا تستطيع تحقيق موجوداتها بالمبالغ المسجلة، كما قد يكون هناك تغيير في مبالغ المطلوبات وتواريخ استحقاقها، وكنتيجة لذلك فإن قيم الموجودات والمطلوبات، تحتاج إلى تعديل (الشيخ، 2008، ص77-79).

وقد حدد المعيار ISA 570 اطارا عاما للإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات اتخاذها من أجل أن يخلي مسؤوليته تجاه الطرف الثالث عن الأضرار التي ستنجم في حال عدم قدرة المنشأة على الإستمرار، لذلك نص المعيار ISA 570 على أن يكون تقرير المدقق كالآتي:

1- خلال تنفيذ المدقق لإجراءات التدقيق المعتادة، وفي ضوء أدلة الإثبات والقرائن المتوفرة له، إذا استنتج المدقق بأنه لا يوجد أية مؤشرات تثير الشك حول صحة فرضية الإستمرارية وبأن فرضية الإستمرارية ملائمة، عليه حينئذ أن يصدر تقريراً نظيفاً يخلو من أية إشارة لمشاكل الإستمرارية.

2- إذا ظهر لمدقق الحسابات خلال تنفيذ اجراءات التدقيق المعتادة بأنه يوجد هنالك مؤشرات تثير الشك حول ملاءمة فرضية الإستمرارية، يتوجب عليه الطلب من الإدارة أن تقدم ما لديها من خطط مستقبلية لتخفيف الظروف المثيرة لهذا الشك، فإذا استنتج في ضوء هذه الخطط بأن عوامل الشك قد زالت، عليه أن يطلب من الإدارة حينئذ أن تقوم بالإفصاح الكافي والمناسب عن هذه الخطط في القوائم المالية. فإذا قامت الإدارة بالإفصاح الكافي والمناسب عن هذه الخطط في القوائم المالية؛ يتوجب على المدقق حينئذ اصدار تقرير نظيف. أما إذا لم توفر الإدارة هذا الإفصاح، يتوجب على المدقق أن يصدر رأياً متحفظاً أو سلبياً أيهما أنسب.

3- إذا ما استنتج المدقق أنه حتى بعد تقديم الإدارة لخططها المستقبلية حول مواجهة المخاطر المثيرة للشك، أن الشك ما زال قائما حول صحة فرضية الإستمرارية، يكون لديه حينئذ أن يسلك واحدا من الخيارات الآتية:

*الإمتناع عن إبداء الرأي

*أن يصدر تقريراً نظيفاً مع الطلب من إدارة المنشأة أن تقوم بتوفير الإفصاح الكافي والملائم عن الظروف المثيرة للشك وذلك بالإضافة إلى الإفصاح عن أن هناك حالة من عدم التأكد تحيط بقدرة المنشأة على الإستمرار في المستقبل المنظور.

فإذا كان الإفصاح كافيا وملائما، يتطلب الأمر من المدقق حينئذ أن يضمِّن تقريره فقرة توضيحية يلقي فيها الضوء على مشكلة الإستمرارية، كما يلفت فيها انتباه مستخدمي القوائم المالية الى الملاحظة التي وفرتها الإدارة في القوائم المالية حول العوامل والظروف المثيرة للشك وعن حالة عدم التأكد المحيطة بقدرة المنشأة على الإستمرارية.

وأدناه نموذج لمثل هذه الفقرة التوضيحية :

بدون أي تحفظ في الرأي، نود أن نلفت الانتباه الى الإيضاح (x) الوارد في البيانات المالية. لقد تكبدت المنشأة صافي خسارة قدرها (xxx) خلال السنة المنتهية في31/ ديسمبر (كانون الأول)/ 19x1. وفي ذلك التاريخ فأن المطلوبات المتداولة للمنشأة تجاوزت موجوداتها المتداولة بمبلغ (xxx) كما أن مجموع مطلوباتها تجاوزت مجموع موجوداتها بمبلغ (xxx). إن هذه العوامل، مضافا اليها الأمور الأخرى المشار اليها في الإيضاح (x) من شأنها أن تثير شكا جوهريا حول مقدرة مواصلة المنشأة لنشاطها كمنشأة مستمرة.

أما إذا لم يكن هناك إفصاح ملائم في التقارير المالية، فيجب على المدقق أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً سلبياً أيهما أنسب. وأدناه نموذجا لفقرتي الإيضاح وإبداء الرأي في حالة إصدار المدقق رأياً متحفظاً:

لم تستطع المنشأة أن تعيد التفاوض حول قروضها مع المصارف، وبدون مثل هذا الدعم المالي فإن هناك شكا جوهريا حول إمكانية استمرارها. مما يتطلب اجراء تسويات لمبالغ الموجودات المسجلة ولتصنيف المطلوبات. علما بأن القوائم المالية (والإيضاحات المرفقة لها) لا تفصح عن هذه الحقيقة. وفي رأينا، وما عدا إغفال المعلومات المشار اليها في الفقرة السابقة فإن البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) المركز المالي للمنشأة كما في 31 ديسمبر (كانون الأول)/ 19xx وعن نتائج نشاطها وتدفقاتها النقدية المنتهية بذلك التاريخ.

(International Standard on Auditing (ISA) 570 (Revised), 2016).

2-7 مفهوم ومظاهر الفشل المالي

للفشل مفهومان، "أحدهما اقتصادي والآخر مالي، إذ يشير الأول إلى قياس النجاح أو الفشل اعتماداً على مقدار العائد على رأس المال، وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد

مناسب على رأس المال المستثمر والذي يتناسب والمخاطر المتوقعة، ويشير الثاني على عدم قدرة الشركة على تسديد مطلوباتها المستحقة في مواعيدها المقررة"(الحبيطي،2001، ص221).

ويشير (مطر وعبيدات،2007، ص443) الى "أن الفشل المالي ظاهرة قد تواجه الكثير من المنشآت الإقتصادية في الدول المتطورة والنامية على حد سواء. وللفشل المالي بشكل عام مظهران:

– مظهر إقتصادي، يتمثل بفشل المنشأة في أن تحقق عائداً مناسباً على الأموال المستثمرة فيها، وتنطبق هذه الحالة على منشأة مستثمرة تحقق عائد على الإستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيها.

– مظهر مالي، يتمثل في وصول المنشأة إلى درجة العسر المالي Insolvency أو إلى ما هو أبعد من ذلك، أي إلى وضع التصفية الإجبارية، وتعتبر المنشأة معسرة من الناحية القانونية عندما تصبح القيمة الدفترية لموجوداتها أقل من القيمة الدفترية لمطلوباتها لكنها تصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما تعجز عن تسديد ديونها."

2-8 أسباب الفشل المالي

إن الفشل المالي هو نتيجة لتفاعل عدة أسباب أو عوامل بعضها داخلية، وأخرى خارجية، وفيما يلي تفصيلاً لذلك (الزبيدي، 2000، ص 271-278):

الأسباب أو العوامل الداخلية:

يمكن تلخيصها كما يلي (الزبيدي، 2000، ص 271-278):

- ضعف إدارة المنشأة.
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع، التسعير والإنتاج وإجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية غير متطورة.
- الإعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس في تمويل الإستثمار في الموجودات.
- عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة وغيرها.
- انخفاض القدرة الإنتاجية للمنشأة بسبب وجود عطل على مستوى خطوط الإنتاج، ما يعني أن السياسة الإنتاجية المتبعة غير سليمة.
- صعوبة تصريف منتجات المنشأة، وانخفاض القدرة التسويقية، مما يؤدي إلى تباطؤ على مستوى المبيعات أي انخفاض الإيرادات.
- إنخفاض القدرة التحصيلية للمنشأة، يؤدي إلى انخفاض أرباحه، أي عدم تناسب الأرباح مع مصاريف البيع، بالإضافة إلى أسباب أخرى".

الأسباب والعوامل الخارجية:

ويمكن تلخيصها كما يلي (الزبيدي، 2000، ص 271-278):

- الظروف الإقتصادية التي تحيط في بيئة المنشأة وبيئة المنافسة وعدم توفر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الهامة وإرتفاع كلفة تلك المصادر والتوقعات المتشائمة لعموم المستثمرين في سوق الأوراق المالية.
- بصفة عامة، ينشأ الفشل المالي عندما يحدث إنخفاض كبير في حجم المبيعات أو بسبب تقادم تكنولوجيا المنشأة أو التوسع المفرط في أعمالها أو بسبب عدم كفاءة إدارة رأس المال العامل، الإقتراض بشكل كبير وبأسعار فائدة عالية، زيادة مشتريات المنشأة بالآجل والإنتاج

غير الكفء والقيود الإقراضية الصارمة، الإحتيال والتزوير والتغيرات في قوانين الدولة المنظمة للحياة الإقتصادية، وكذلك المنافسة الشديدة في السوق، إضافة إلى الكوارث الطبيعية وغيرها.

إلا أن السبب الرئيسي للفشل المالي يكمن في عدم القدرة على تسديد المطلوبات المستحقة، وينتج ذلك عن نقص النقد في المنشأة، باعتباره أحد أهم عناصر التشغيل، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارة، فالإدارة الناجحة هي التي تضمن تحقيق كل من الكفاءة والفاعلية، ويقصد بالكفاءة قدرة المنشأة على إنجاز النتائج المطلوبة بأقل استخدام للموارد، حيث تركز على مفهوم الإستفادة القصوى من الموارد المتاحة بأقل التكاليف، أما الفاعلية فيقصد بها تحقيق الأهداف، والتأكد من أن استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات المرجوة، كما تعني كذلك القدرة على العمل بالطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب.

ثانياً : الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويمكن استعراضها حسب تسلسلها الزمني وعلى النحو الاتي :

- دراسة (مطر، 2000) بعنوان: "نطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة المشروع على الإستمرار".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد نطاق مسؤولية مدقق الحسابات القانوني في الأردن عن تقويم فرض الإستمرارية للمنشأة في المستقبل القريب، وذلك من خلال تقويم صحة فرض الإستمرارية والذي تعتمده الإدارة كأساس عند إعداد التقارير المالية. وقد تكوّن البحث من جزئين رئيسيين، جزء نظري عالج جذور فرض الإستمرارية في الفكر المحاسبي بما في ذلك معايير المحاسبة والتدقيق الدولية. وجزء ميداني تمثل في دراسة ميدانية أجراها الباحث على عينة مؤلفة من ثلاث فئات هي: المدققين، رجال الاعمال، الأكاديميين. وبقصد جمع المعلومات المطلوبة راعى الباحث تصميم استبانة تناولت الأهداف الموضوعة. وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تشير إلى أن تحميل مدققي الحسابات مسؤولية تقويم صحة فرض الإستمرارية يلقى تأييدا عاما من قبل جميع فئات المجتمع في الأردن بما فيها المدققين أنفسهم، لكن تلك الفئات، تشكك في الوقت نفسه في ما يدعيه المدققون بأنهم يلتزمون فعلا خلال ممارساتهم المهنية بتنفيذ واجباتهم المهنية تجاه مشاكل الإستمرارية. وأبرز ما أوصت به الدراسة: هو تعميق وعي المدققين في الأردن بمسؤوليتهم الإجتماعية حول دورهم الهام في توفير ما يسمى الإنذار المبكر عن مخاطر تعثر المنشآت التي يدققون حساباتها، ولذلك يجب العمل على تفعيل برامج تنمية وتطوير الموارد البشرية في مكاتب التدقيق العاملة في الأردن وبقدر يوفر للمدقق فرص تنمية وتطوير قدراته العلمية والفنية.

- **دراسة (العمودي، 2001) بعنوان: " دور المدقق القانوني في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية "**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة مدقق الحسابات القانوني في اليمن على اكتشاف المؤشرات الباعثة للشك في قدرة المنشأة على الإستمرار، وما يقوم به مدقق الحسابات في اليمن من إجراءات إضافيَّة في حالة وجود شكوك حول قدرة المنشأة على الإستمراريَّة. والتعرُّف على مدى الإنسجام بين آراء مدققي الحسابات القانونيين، والمدراء الماليين في المنشآت اليمنيَّة المساهمة فيما يتعلَّق بدور مدقق الحسابات في تقييم قدرة المنشأة على الإستمراريَّة، بالإضافة إلى الوقوف على أهمِّ ما يواجه مدققي الحسابات القانونيين في اليمن من مشاكل في عملهم، والتي تحدُّ من فاعليَّة تقييم قدرة المنشأة على الإستمراريَّة. وتمَّ تطبيق الدِّراسة على عينه مكونة من (90) مدققاً و(63) مديراً مالياً. وتمَّ توزيع إستبانة عليهم، وبعد الحصول على البيانات اللازمة تمَّ تحليلها بإستخدام الأساليب الإحصائيَّة المناسبة. وأظهرت الدِّراسة أنَّ لدى مدقق الحسابات القانوني في اليمن القدرة على ملاحظة مؤشرات الشك باستمرارية المنشأة، والتنبيه لها بدرجة مرتفعة، حيث بلغت من وجهة نظر مدقق الحسابات القانوني، والمدراء الماليين (76%). أما قدرة المدقِّق في إكتشاف مؤشرات الشك فتعدُّ أكثر العوامل تأثيراً في تقييم المدقِّق لقدرة المنشأة على الإستمراريَّة، حيث بلغت (26.4%). وقد وجد هناك إختلاف في آراء مدقِّقي الحسابات، والمدراء الماليين حول مستوى قدرة المدقِّق في إكتشاف مؤشرات الشك في استمرارية المنشآت، كما إختلفت الآراء حول مستوى تطبيق المدقِّق للإجراءات اللازمة في حالة الشك في قدرة المنشأة على الإستمرار. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تقريب وجهات النظر بين المدراء الماليين ومدققي الحسابات حول مستوى قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات

الشك في استمرارية المنشآت وحول مستوى تطبيق المدقق للإجراءات اللازمة في حال ملاحظته لمؤشرات الشك المالية او التشغيلية او الاخرى.

- **دراسة (مطر، 2001) بعنوان: " طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن" .**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة مؤشرات المخاطر التي يستخدمها مدققو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن، وأهميتها في التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت، ومن ثَمَّ الوقوف على أوجه التشابه، ومجالات الإختلاف القائمة بين الفئتين المتمثلتين بمدققي الحسابات والمحللين الماليين، وذلك سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات، أو من حيث أهميتها النسبيَّة. ولغرض تحقيق أهداف الدِّراسة استخدم الباحث استبانة وزعت على عينة الدِّراسة المكَّونة من (28) مدققاً، و(35) محللاً مالياً.

وقد توصَّلت الدِّراسة إلى أنَّ الفئتين تتفقان، خلال الممارسة المهنيَّة، على الجمع بين مؤشرات المخاطر الماليَّة، وغير الماليَّة، في بناء نموذج التنبؤ، لكنَّهما يختلفان في مجالين رئيسين، وهما:

1- في تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عمليَّة التنبؤ بالفشل المالي للمنشأة، إذْ يعطي المدققون للمؤشرات الماليَّة الأفضليَّة على حساب المؤشرات غير الماليَّة، بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات، ولو بأفضليَّة بسيطة للمؤشرات الماليَّة.

2- وجود فروق معنويَّة ذات دلالة إحصائيَّة بين نظرة الفئتين نحو النسب الماليَّة المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ الخاص بكل منهما، إذ يعطي المدققون الأفضليَّة لنسب الربحيَّة، بينما يعطي المحللون الماليون الأفضليَّة لنسب الملاءة، والسيولة.

واوصت الدراسة ضرورة عدم إقتصار نماذج التنبؤ بالفشل المالي على النسب المالية المستخلصة من قائمتي الدخل والمركز المالي، بل يجب تضمين هذه النماذج نسباً منتقاة من قائمة التدفقات النقدية.

- **دراسة (الجهماني،2001) بعنوان: "مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر المصارف دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن".**

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج قياسي بإستخدام النسب المالية، قادر على التمييز بين المنشات المصرفية المتعثرة وغير المتعثرة، وذلك قبل وقوع التعثر بسنة واحدة على الأقل، وقياس مدى دقة النموذج في التنبؤ، وقد أجريت هذه الدراسة بالتطبيق على القطاع المصرفي الأردني واستخدمت التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتطوير النموذج الذي تهدف إليه الدراسة وذلك من خلال تحليل (23) نسبة مالية.

وتم التوصل إلى نموذج يتضمن نسبة النقد والإستثمارات إلى إجمالي الودائع، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى حقوق المساهمين، ونسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى رأس المال المدفوع، ونسبة الربح التشغيلي إلى المصروفات الإدارية والعمومية. وتبين أن النموذج قادر على التمييز بين البنوك المتعثرة والأخرى غير المتعثرة بدقة عالية وبتطبيق النموذج على العينة نفسها وللسنة الأولى التي تسبق التعثر كانت نسبة الدقة بالتنبؤ أيضاً مرتفعة.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وبخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفيين الذين يثبتون جدارتهم.

- دراسة (Arnold et al, 2001) بعنوان: "The Impact of Political Pressure on Novice Decision Makers: are Auditors Qualified to Make Going concern Judgments"

هدفت الدراسة إلى فحص الضغوط الإجتماعية والسياسية التي تحيط قرارات مدققي الحسابات فيما إذا كانوا سيصدرون رأياً متحفظا حول استمرارية المنشأة أم لا، كما هدفت إلى مقارنة الإختلافات بين عمليات إتخاذ القرارات المستخدمة من قبل مدققي الحسابات القانونيين الخبراء في فحص الإستمرارية، وتلك المستخدمة من قبل المختصين غير المدققين عند فحص المنشآت التي تعاني من الفشل، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء عدة جلسات مع الممارسين في عشرة مكاتب افلاس رئيسية في ميلبرون وسيدني في استراليا (Melbourne and Sydney)، استخدمت الجلسات كحالة دراسية اتبعت مجموعة من المناقشات لمعرفة آراء خبراء الافلاس ونظرتهم حول اتخاذ القرارات. وأظهرت نتائج الدراسة أن التدريب أداة جيدة لفرق العمل لمساعدتها في فهم عمليات صنع القرار والقدرة على التعامل مع العوامل التي تتعلق بفرض الاستمرارية، وأظهر المدققون أن القرار حول الإستمرارية يعد مشكلة لا يمكن التغلب عليها بإنكار الطبيعة السياسية للقرار وان المدققين لا يحملون أية خبرة في صنع القرار حول الإستمرارية، وبالتالي نادرا ما يصدر تحفظ في الرأي حول الإستمرارية.

وأبرز ما أوصت به الدراسة بضرورة تنفيذ اللوائح والتشريعات الخاصة بقواعد الإفصاح عن المعلومات التي يجب أن تتوفر في البيانات المالية المنشورة، والحرص على أن يتم توفير كافة العوامل التي تؤدي الى استقلالية مدقق الحسابات.

- دراسة (Constantinides , 2002) بعنوان: **" Auditors 'Bankers' and Insolvency Practitioners' "Going-Concern" Opinion logit model "**

هدفت الدِّراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على قرارات الرأي حول الإستمراريَّة من قبل المدققين الممارسين، ومدراء البنوك، والمنشآت التي أفلست. كما هدفت إلى دراسة تأثير العوامل الأخرى (السلوكيَّة) التي تؤثر على قرار الرأي حول الاستمراريَّة. وتمَّ أخْذ عينة مكوَّنة من (300) مدقق، و(300) مفلس، ومدراء الفروع الرئيسة في البنوك (Midlandes)، و(Yorkshire)، بالإضافة إلى (London)، تمَّ توزيع استبانة عليهم، ومن خلال البيانات التي تمَّ الحصول عليها قام الباحث بتطوير نموذج الانحدار اللوجستي (logistic regression model).

أظهرت نتائج الدِّراسة أنَّ مؤشرات المخاطر أو الشك الماليَّة هي التي تؤثر على قرارات المدققين، وأنَّ مؤشرات المخاطر غير المالية ليست مهمة. كما أظهرت أنَّ من الأحداث المهمة التي تؤدي إلى التحفُّظ في التقرير هي تعيين المصفي، والدعاوي القضائيَّة، وعجز في سداد القرض، وهذه المتغيرات قد استعملت في نموذج الانحدار اللوجستي، والذي بيَّن أنَّ (95%) من المنشآت صنَّفت بشكل صحيح أنها غير مستمرة. كما أظهرت الدِّراسة أنَّه لا يمكن معرفة فيما إذا كان قرار الرأي حول الاستمراريَّة صحيحاً. واوصت الدراسة بضرورة أن يقوم المدقق بإبلاغ إدارة المنشأة عن احتمال وجود صعوبات مالية تتمثل في العجز في سداد القروض أو التأخر في تسديد أرباح

الأسهم، أو رفض الموردين التعامل بالأجل مع المنشأة، وبالتالي ضرورة البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

- دراسة (Bian & Mazlack ,2003) بعنوان: " Nearest-neighbor classification Approach"

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل المنشآت، وقد أجريت الدراسة على قطاعي الاتصالات والكمبيوتر في الصين، واستخدمت 24 نسبة مالية من أصل 56 نسبة مالية مستخرجة من الدراسات السابقة، وتم تحليل البيانات المالية المستخرجة من قوائم المنشآت، باستخدام التحليل اللوجستي Logistic analysis.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود ست نسب مالية يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل المنشآت وهي: نسبة التداول، صافي الدخل إلى إجمالي الموجودات، التدفق النقدي إلى إجمالي المطلوبات، المبيعات إلى إجمالي الموجودات، صافي الدخل إلى حقوق المساهمين، المطلوبات المتداولة إلى إجمالي المطلوبات.

واوصت الدراسة باجراء المزيد من الدراسات في مجال التنبؤ بتعثر المنشآت وتطبيق النموذج بحيث تشمل قطاعات اقتصادية وصناعية اخرى.

- دراسة (charitou et.al, 2004) بعنوان: " **Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence for the UK**"

هدفت هذه الدراسة الى تصميم نموذج للتنبؤ بالفشل المالي، وتم إختبار النموذج في المنشآت الصناعية في بريطانيا، عن طريق استخدام بعض الأساليب الكمية وهو أسلوب الشبكات العصبية وأسلوب تحليل الانحدار اللوجستي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار عينة مكونة من (51) منشأة صناعية فاشلة و(51) منشأة صناعية ناجحة، وذلك عن الفترة من عام 1988 لغاية عام 1997، وقد تم احتساب (44) نسبة مالية لهذه المنشأت.

وتوصلت هذه الدراسة الى نموذج يتكون من (3) نسب مالية وهي : نسبة صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الى اجمالي المطلوبات، ونسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الى اجمالي المطلوبات، ونسبة اجمالي المطلوبات الى اجمالي الموجودات. وتبين بأن النموذج قادر على أن يميز بين المنشآت الفاشلة، والمنشآت الناجحة بنسبة دقة بلغت 83%، كما اشارت نتائج الدراسة إلى أن نسب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تلعب دورا مهما في عملية التنبؤ بالفشل المالي.

واوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وتضمين نماذج التنبؤ بالفشل المالي بهذه النسب لقدرتها على التمييز بين المنشآت الفاشلة والناجحة.

- دراسة (المومني وشويات، 2004) بعنوان: " قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرُّف على مدى قدرة المدقق على إكتشاف مؤشرات المخاطر بإستمراريَّة العملاء عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن، ومدى إلتزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية. ولقد تمَّ تطبيق الدِّراسة على مجتمع مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، وبلغ عددهم (284) مدققاً. حيث تمَّ اختيار عينه عشوائية مُكوَّنة من (142) مدقِّقاً، بنسبة (50%) من مجتمع الدراسة. وتمَّ توزيع (142) استبانة على مدققي الحسابات القانونيين، استرد منها (102) استبانة، بنسبة استجابة بلغت (71%). وبعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفيَّة، والتحليليَّة المناسبة، واظهرت الدراسة النتائج التالية:

1) يستطيع مدقق الحسابات القانوني في الأردن تحديد مؤشرات الشك الماليَّة التي تؤثر على استمراريَّة العملاء بنسبة (76%)، وإنَّ أكثر هذه المؤشرات أهميَّة، من وجهة نظر عينة الدراسة، كانت الخسائر المتكرِّرة من العمليات التشغيليَّة.
2) إنَّ مدقق الحسابات القانوني في الأردن يستطيع تحديد مؤشرات الشك التشغيليَّة التي تؤثر على استمراريَّة العملاء بنسبة (73.4%)، وإنَّ أكثر هذه المؤشرات أهميَّة، من وجهة نظر المدقِّق كانت فقدان سوق، أو امتياز، أو مورد رئيس.
3) يستطيع مدقِّق الحسابات القانوني في الأردن تحديد مؤشرات الشك الأخرى التي تؤثر على استمراريَّة العملاء، وتحديد حالة الشكِّ باستمراريتهم بنسبة (75.6%)، وأنَّ أكثر هذه

المؤشرات أهميَّة هي قضايا قانونيَّة قائمة ضد الشركة، يمكن أن تنشأ التزامات ماليَّة لا تستطيع الوفاء بها.

واوصت الدراسة بأن يكون هنالك اعادة نظر في القوانين المتعلِّقة بالتدقيق، وتطويرها بشكل مستمر للوصول إلى نسبة التزام كاملة، وخاصة القوانين ذات العلاقة باستمرارية المنشآت، والتي تساعد المدقق على الفهم الواسع لضرورة تقييم استمرارية المنشآت.

- **دراسة (دحدوح، 2006) بعنوان: "مسؤولية مراجع الحسابات عن إكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في إكتشافه".**

وهي دراسة تمت في الأردن، ويتمثل هدف هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية المدقق عن إكتشاف التضليل في التقارير المالية، وتحديد وحصر العوامل المؤثرة في إكتشافه، وترتيبها حسب الأهمية كخطوة نحو تقديم توصيات تساهم في تحسين قدرة مدقق الحسابات في اكتشاف التضليل، وقد تضمنت الإستبانة العوامل المؤثرة في إكتشاف التضليل في التقارير المالية، وقد وزعت على عينة من مراجعي الحسابات في الأردن وعينة من المديرين الماليين في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية. وخلصت الدراسة إلى أن عملية إكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمدقق، وكذلك بالمنشأة وإدارتها، فضلا عن أن إكتشاف التضليل يتأثر بالإصدارات المهنية، وليس هنالك تأثير للعوامل الدينية والإجتماعية في عملية اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وقد اختتمت الدراسة ببعض التوصيات أهمها الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات بالإضافة إلى أنه ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المراجعين بشكل دقيق والقيام بدراسة معمقة لقضايا التضليل السابقة

للتعرف على الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك، والإستمرار بتحديث المعايير والقواعد المهنية وتنقيحها وتطويرها.

وابرز ما أوصت به الدراسة البحث عن أساليب أفضل لإكتشاف التضليل في التقارير المالية.

- دراسة (مطر وعبيدات، 2007) بعنوان: " دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق هذه الغاية تم بدايةً استخدام التحليل التمييزي لتصميم نموذج رياضي بالإعتماد على 30 نسبة مالية مبنية على اساس الإستحقاق، والتي كانت الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة ذات العلاقة، وعلى عينة مكونة من (36) شركة نصفها تعرض للتصفية والنصف الآخر مستمر وذلك للفترة من 1989 إلى 2001، وبعد ذلك تم استخدام نفس التحليل ونفس العينة والفترة لتصميم نموذج آخر، بالإعتماد على 23 نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة الى نسب الإستحقاق السابقة، ومن ثم تم اختبار كل من النموذجين على عينة اختبارية اخرى من الشركات تكونت من (37) شركة منها ثلاث شركات تعرضت للتصفية والباقية مستمرة وذلك للفترة من 2002 الى 2005.

ومن خلال المقارنة بين النتائج المحققة من النموذجين، توصلت الدراسة الى أن النسب المالية والمشتقة من قائمة التدفقات النقدية قد ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج

المبني على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث ارتفعت القدرة التنبؤية لهذا النموذج قبل سنة من حدوث واقعة الفشل المالي من (80.8%) الى (91.8%). وأبرز ما أوصت به الدراسة بأنه يجب أن مراعاة بعض المؤشرات غير المالية بجانب المؤشرات المالية والمتمثلة بالنسب المالية.

- **دراسة (Nikolaos, 2009) بعنوان: " Can altman z-score model predict business failures in Greece?"**

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية نموذج ألتمان في التنبؤ بتعثر الشركات لثلاث سنوات قبل واقعة التصفية. وقد أجريت على كل الشركات المدرجة في سوق أثينا المالي خلال الفترة (2002 – 2008) والمؤسسات المفلسة خلال نفس الفترة وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة تبين فعالية نموذج ألتمان في التنبؤ بتعثر الشركات ويمكن أن يستخدم في اتخاذ قرارات التمويل، السلطات التنظيمية ومديري المحافظ الاستثمارية في اختيار الأسهم.

واوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بتحليل النسب المالية ولفت أنظار القائمين على المنشآت بجدوى تحليل النسب المالية لهم، وذلك بسبب دورها الهام في بيان وضع المنشآت.

- **دراسة (شاهين ومطر، 2011) بعنوان: " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية ".**

هدفت الدراسة للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية والتمييز بين المتعثرة وغير المتعثرة منها، بهدف التعرف على أوضاع تلك المنشآت في وقت مبكر، وقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي – التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات – للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية، وتم التوصل

إلى أن النموذج المقترح الذي يساهم في إعطاء صوره واضحة عن الأوضاع المالية الحالية والمستقبلية، والتي يمكن من خلالها التنبؤ بأوضاع المصارف، الامر الذي قد يقدم معلومات مفيدة للجهات الرقابية حول حقيقة هذه المصارف. كما تم التوصل الى ضرورة زيادة الاهتمام التقارير المالية للمصارف المعدة وفقا للقواعد والأسس والضوابط المالية والمحاسبية، وبالتالي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر. واوصت الدراسة ضرورة إعداد القوائم المالية المنشورة وفقاً للقواعد والأسس التي تبنى عليها عملية القياس المحاسبي لدورها في تعزيز القدرة على التنبؤ بالأوضاع المستقبلية.

- **(دراسة بلعلمي، 2011) بعنوان: "المرونة المالية وقرارات هيكل رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي"**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد درجة تأثير المرونة المالية على قرارات هيكل رأس المال لدى الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في السوق المالي للفترة ما بين عام 2000 و2009. ولتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على نموذج المعادلات الآنية (Equation Model Simultaneous)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين حيث توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين مؤشرات المرونة المالية وقرارات الشركة التمويلية تشكل علاقة خطية وذلك بعكس ما توقعته الدراسة، أي أنه كلما زاد حجم الشركات الصناعية وزادت فرص نموها، كلما قل إهتمامها بالمرونة المالية عند إتخاذ قرارات هيكل رأس المال. كما أظهرت النتائج أيضا أنه كلما زاد حجم الشركات قيد الدراسة وزادت فرص نموها كلما زاد ميلها إلى استخدام الدين في هيكل التمويل، بدلا من الإعتماد على التمويل الذاتي من

خلال إصدارات الأسهم الجديدة. كذلك وجدت الدراسة أن العلاقة بين نسبة المديونية في هيكل التمويل للشركات قيد الدراسة وبين مؤشرات المرونة المالية المتمثلة في (حجم الشركة، ونسبة الأرباح المحتجزة، ونسبة توزيعات الأرباح) تمثل علاقة خطية يختلف إتجاهها من متغير لآخر. واوصت الدراسة أن تتجه الشركات الصناعية نحو التمويل عن طريق استخدام مصادر التمويل الداخلي والديون الآمنة، وهذامن أجل تجديد المرونة المالية بدلا من الإعتماد على الإقتراض بشكل كبير في تمويل إستثماراتها.

- **دراسة (Rashid and Abbas, 2011) بعنوان**

"**Predicting Bankruptcy in Pakistan**"

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج من النسب المالية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية في الباكستان ولمدة خمس سنوات سابقة للإفلاس، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي، على عينة مكونة من(52) شركة صناعية منها 26 شركة صناعية فاشلة و26 شركة صناعية غير فاشلة، وذلك عن فترة زمنية امتدت من عام 1996م حتى عام 2006م، حيث تم احتساب(24) نسبة مالية لتلك الشركات. وتوصلت هذه الدراسة إلى نموذج يتكون من (3) نسب مالية وهي: نسبة المبيعات إلى إجمالي الاصول، ونسبة الارباح قبل الفوائد والضرائب إلى الإلتزامات المتداولة، ونسبة التدفقات النقدية. وتبين بأن هذا النموذج قادر على التمييز بين الشركات الفاشلة، والشركات الناجحة، وبنسبة دقة بلغت76.9%. واوصت الدراسة بأن السلطات التنظيمية في باكستان

ينبغي عليها أن تحافظ على هذه النسب المالية الثلاث الهامة في تقييم سلامة المركز المالي لمنشآتها.

- **دراسة (قريشي، 2013) بعنوان: "اختبار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي "**

هدفت الدراسة للوصول إلى بناء نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لعينة مكونة من 13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 5 متعثرة و8 سليمة واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل العاملي التمييزي، وتوصلت الدراسة الى أن كل من نسبة رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول، ونسبة اجمالي الديون الى اجمالي الأصول، ونسبة الديون قصيرة الاجل الى اجمالي الأصول هي ثلاث نسب مالية من بين 23 نسبة لها القدرة على التمييز. واستنادا إلى النتائج المتوصل إليها اقترحت الدراسة على المؤسسات والبنوك اعتماد النماذج الرياضية التنبؤية في عمليات التشخيص، ومنح الائتمان، والمتابعة والتنبؤ بالمخاطر.

واوصت الدراسة بضرورة تأسيس أطر تحدد وتنظم ادارة المخاطر على مستوى البنوك والمؤسسات الجزائرية على حد سواء، وكذلك على دراسة أثر تعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على الاقتصاد الوطني.

- **دراسة (الرفاعي، 2017) بعنوان: "التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام انموذج التمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان"**

هدفت الدراسة إلى معرفة فيما إذا كان نموذج التمان (Altman) لديه قدرة على التنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوث التعثر بسنتين على الأقل، وتم اجراء الاختبار على الشركات

المستمرة والتي تتوفر قوائمها المالية خلال فترة الدراسة ما بين عامي 2011 و2015 وتم اختيار عينة مكونة من (61) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة اختبارية تقوم على بيانات فعلية مستخلصة من التقارير المالية المنشورة في بورصة عمان للفترة ما بين عامي 2011 و2015. وتم اعتماد نموذج (Altman , 1968) وقياس قدرة هذا النموذج بالتنبؤ بتعثر الشركات عينة الدراسة. واظهرت نتائج الدراسة أن لنموذج Altman , 1968 القدرة على التنبؤ بتعثر الشركات خلال سنتين قبل حدوث التعثر في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. واوصت الدراسة على حث المستثمرين والمحللين الماليين ومدققي الحسابات على استخدام نموذج التمان لمعرفة الوضع المالي للشركات الصناعية واتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

ثالثاً : ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة أهمية وطبيعة دور المدقق في قياس الفشل المالي للشركات، بالإضافة الى تطوير نماذج تتكون من بعض النسب الهامة والتي يمكن للمدقق الإعتماد عليها لقياس الفشل المالي، وبيان قدرة المدقق على التنبؤ بالفشل المالي من خلال هذه النماذج، بالإضافة الى مسؤولية المدقق عن اكتشاف التضليل في القوائم المالية أو تحديد العوامل التي تؤثر على قرارات الرأي حول الإستمرارية من قبل المدققين الممارسين.

لذلك فإن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها ركزت على درجة إلتزام مدقق الحسابات بقياس عناصر ومؤشرات الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار، والتي تمكنه من التنبؤ

بالفشل المالي لدى الشركات التي من المحتمل أن تكون فاشلة أو لم تعد فرضية الإستمرارية لديها ملائمة، بالإضافة إلى التنبؤ بالشركات الناجحة والتي لديها القدرة على الاستمرار.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

- 3-1 المقدمة
- 3-2 منهجية الدراسة
- 3-3 مجتمع وعينة الدراسة
- 3-4 أنموذج الدراسة
- 3-5 أسلوب جمع البيانات
- 3-6 أداة الدراسة
- 3-7 متغيرات الدراسة
- 3-8 المعالجة الإحصائية
- 3-9 إجراءات الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

3-1 المقدمة

تناول هذا الفصل المنهجية والإجراءات التي اتبعها الباحث في هذه الدراسة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر المعلومات اللازمة للدراسة والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها للوصول إلى النتائج النهائية.

3-2 منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها للتعرف على درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية وأثره على قدرتهم بالتنبؤ بالفشل المالي، وبناءً على أسئلة الدراسة، اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي الإرتباطي، الذي يصف الظاهرة ويكشف عن العلاقات بين متغيراتها

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

تكوَّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في سوق عمان المالي، والبالغ عددها (63) شركة، إذ تبين أن هناك (27) شركة متعثرة كما وردت في دراسة الرفاعي (2017)، وقد مثلت هذه الشركات عينة الدراسة، وحسب اختبار Z-Score فإن هذه الشركات في المنطقة الحمراء من الخطر، أي انها معرضة لخطر عدم الإستمرارية. ويبلغ عدد الموظفين والمدراء الماليين في الدوائر المالية لتلك الشركات ما يقارب (103) موظفاً ومديراً مالياً، وتم اختيار (68) موظفاً ومديراً مالياً منهم كعينة شاملة لمجتمع الدراسة في حين اعتبر منهم (10) موظفين ومدراء ماليين كعينة استطلاعية للتأكد من الثبات والاتساق الداخلي لأفراد الدراسة.

3-4 أنموذج الدراسة

المتغير المستقل: إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية ممثلة بكل مما يأتي:

- **مخاطر التعثر المالية.**
- **مخاطر التعثر التشغيلية.**
- **مخاطر التعثر الاخرى.**

المتغير التابع: التنبؤ بالفشل المالي

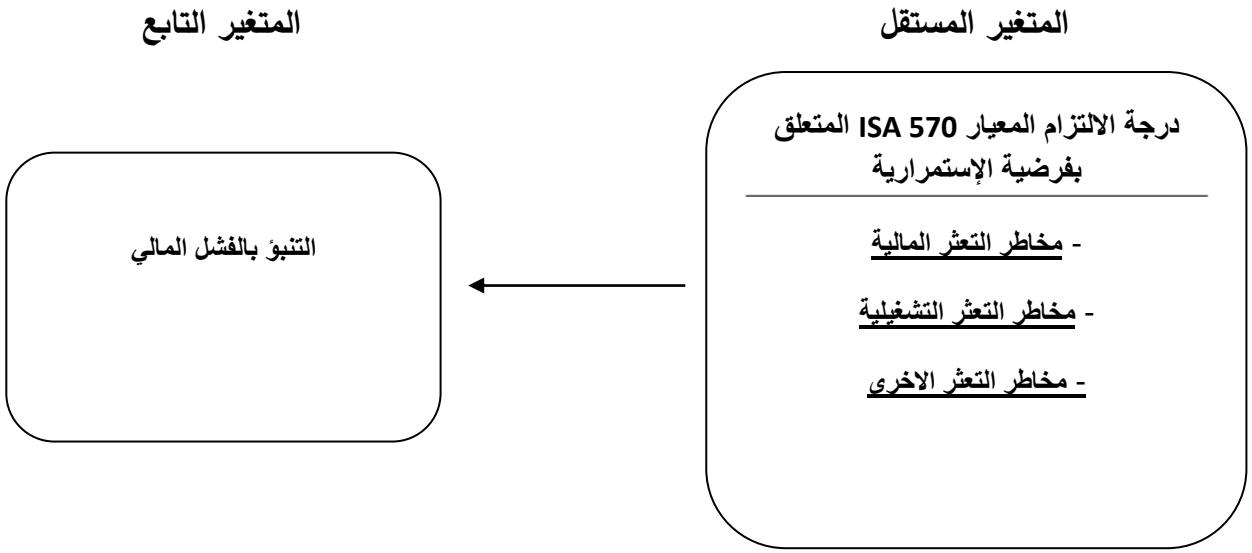

الشكل رقم (3-1) أنموذج الدراسة – من إعداد الباحث

3-5 أسلوب جمع البيانات

استعان الباحث في دراسته بمصادر المعلومات التالية:

1. **المصادر الأولية:** تتمثل في استبانة صممت لتغطي اسئلة الدراسة وفرضياتها وتتضمن حسب المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية مؤشرات التعثر المالية والتشغيلة والاخرى.
2. **البيانات الثانوية:** والتي تتمثل في الكتب والدراسات والأبحاث المنشورة والمجلات العلمية والدوريات والموقع الالكتروني لسوق عمان للاوراق المالية بالاضافة الى ما تحتوية مكتبة جامعة الشرق الأوسط من معلومات.

3-6 إجراءات الدراسة

قام الباحث بالخطوات الآتية:

- بالرجوع الى الدراسات السابقة وتحديداً دراسة الرفاعي، 2017 والتي من خلالها قام الباحث بتطبيق نموذج Z.Score على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وتوصل الى مجموعة الشركات التي تقع ضمن دائرة الشك في عدم الإستمرارية تم إعتماد هذا النموذج في تحديد عينة الدراسة.

- تم تصميم استبانة مكونة من مجموعة فقرات لدراسة مدى إلتزام مدقق الحسابات القانوني بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية للوقوف على درجة الالتزام بالمعيار المتعلق بفرضية الإستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي.

3-7 أداة الدراسة

قام الباحث بإعداد استبانة حيث تضمن الجزء الأول منها العوامل الديموغرافية ممثلة بكل من الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الشهادة العلمية، التخصص الأكاديمي، الخبرة العملية، المسمى الوظيفي. وذلك من أجل وصف المستجيبين لهذه الأداة. أما الجزء الثاني فاحتوى على فقرات تم من خلالها تغطية فرضيات الدراسة حسب المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية من خلال المتغيرات الابعاد الثلاثة الاتية:

تتضمن:

1. مخاطر التعثر المالية
2. مخاطر التعثر التشغيلية
3. مخاطر التعثر الاخرى

بالإضافة الى المتغير التابع وهو التنبؤ بالفشل المالي، وقد تم إعداد الاستبانة بناءً على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تم تغطيتها في هذه الدراسة.

ويمكن توضيح مكونات أداة الدراسة من خلال الجدول الآتي:

جدول (1) مكونات أداة الدراسة

القسم الأول: المعلومات الديموغرافية، وتتمثل بمايلي:		
الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والشهادة العلمية، والتخصص الأكاديمي، والخبرة العملية، والمسمى الوظيفي.		
القسم الثاني: فقرات الاستبانة الخاصة بالعوامل المؤثرة بمتغيرات الدراسة، وتتمثل في:		
المتغيرات المستقلة	**قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك المالية الخاصة بالشركة**	الأسئلة من 1 – 9
	قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية الخاصة بالشركة	الأسئلة من 1 – 8
	قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك الأخرى الخاصة بالشركة	الأسئلة من 1 – 7
المتغير التابع	**التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية**	الأسئلة من 1 – 11

صدق الأداة

ومن أجل التحقق من الصدق الظاهري للمقياس (***Face Validity***) تم عرض الإستبانة على نخبة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في عدة جامعات، بقصد الإستفادة من خبراتهم المعرفية في تحكيم أسئلة الإستبانة والتحقق من مدى صدق محاورها وفقراتها، وقد بلغ عدد المحكمين (5) محكمين من أكثر من جامعة متبوعاً في ملحق (3)، حيث تم الأخذ بآرائهم وتم إعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المطلوبة على نحو دقيق لتحقيق التوازن بين مضامين الإستبانة في فقراتها لتكون في صورتها النهائية ثم، وذلك كما هو مبين في الملحق رقم (2).

ثبات الأداة

أحد أهم العناصر الأساسية التي يجب أخذها بعين الإعتبار في إعداد الإستبانة هو اختبارها والتأكد من توفر عنصري الثبات والصدق فيها، حيث يقصد بمعامل الثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، وبمعنى آخر أن يعطي نفس النتائج إذا تم إعادة تطبيقه على نفس العينة، ولتحقيق هذه الغاية فقد تم استخدام طريقة الإختبار وإعادة الإختبار (***Test-Retest Reliability***) حيث قام الباحث بإجراء تطبيق أداة الدراسة على العينة الإستطلاعية والبالغ عددها (10) أفراد من موظفي ومدراء الدوائر المالية، ومن ثم تم استعادة الاختبار، وبعد اسبوعين من التطبيق الأول تبين أن التطابق في أفراد العينة بلغ 82%، وهو ارتباط يدل على وجود درجة عالية من الثبات للإستبانة، وللتأكد من دقة النسبة السابقة فقد قام الباحث باختبار عنصر ثبات الإستبانة من خلال إخضاع فقراتها بمحاورها الأربعة لإختبار ألفا كرونباخ (***Cronbach's Alpha***) بالإستعانة بطريقة معادلة الإتساق الداخلي والذي يعنى بتحديد مدى الإعتماد على أداة القياس في إعطاء ذات النتائج أو نتائج متقاربة، فيما لو تم تكرار عمليات القياس في ظروف مشابهة على العينة نفسها أو على عينة مماثلة، وقد بلغت قيمة ألفا كرونباخ على النحو الاتي :

جدول (2) اختبار معاملات الاتساق

العنوان	معامل ألفا كرونباخ
قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك المالية الخاصة بالشركة	0.886
قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية الخاصة بالشركة	0.876
قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك الأخرى الخاصة بالشركة	0.779
التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية	0.929
المجموع الكلي	**0.955**

وبالنظر إلى الجدول (2) يلاحظ أن نسب معامل ألفا كرونباخ تشير إلى وجود درجة عالية من الثبات لجميع أسئلة الإستبانة، حيث كان معامل ألفا مقبول إحصائياً لجميع العناصر المكونة للإستبانة وذلك لكون جميع المتغيرات كانت أعلى من (60%) (Hu, 1999)، حيث حصلت الإستبانة ككل على درجة ثبات (0.955)، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يرجع الى كون هؤلاء الأفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة الطويلة كما هو مبين في الجدول (3) في الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة .

3-8 متغيرات الدراسة

وتتكون متغيرات الدراسة مما يلي:

المتغير المستقل = درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية وله ثلاثة مكونات:

1. مخاطر التعثر المالية
2. مخاطر التعثر التشغيلية
3. مخاطر التعثر الأخرى

المتغير التابع= التنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة الاردنية.

3-9 المعالجة الإحصائية

ولمعالجة بيانات الدراسة إستخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية:

تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية statistical package for the social sciences والتي يرمز لها اختصارا بالرمز SPSS، حيث تم استخدام أساليب إحصائية مبينة كما يلي:

1. معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha، للتأكد من الإتساق الداخلي(الثبات).
2. المتوسط الحسابي" Mean " ، والانحراف المعياري Deviation" "Standard للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
3. تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression للتعرف على درجة الالتزام وأثرها على التنبؤ بالفشل المالي للشركات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات)

- **4-1 مقدمة**
- **4-2 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة ومتغيراتها**
- **4-3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي**
  - **4-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي**
  - **4-4-2 اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي**
  - **4-3-3 مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة**
- **4-4 اختبار فرضيات الدراسة**

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

(التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات)

4-1 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم فرزها من أداة الدراسة (الإستبانة) التي تم تصميمها من قبل الباحث بما يتوافق مع أهداف هذه الدراسة من خلال تحليل آراء موظفي ومدراء الدوائر المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حول درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي، ولتحقيق هذا الغرض قام الباحث بالإعتماد على أساليب إحصائية تم ذكرها في الفصل السابق .

ويحتوي هذا الفصل على أربعة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول التحقق من ثبات وصدق أداة الدراسة بالإستعانة بطريقة الإختبار وإعادة الإختبار ***Test-Retest Reliability*** ومعامل ألفا كرونباخ، أما القسم الثاني فتناول التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة باستخدام مقاييس إحصائية وصفية كالوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة، أما القسم الثالث فتناول التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال اختبارات التوزيع الطبيعي والتداخل الخطي والإرتباط الذاتي، أما القسم الرابع فتناول اختبار فرضيات الدراسة اعتماداً على نموذج الإنحدار المتعدد (***Multiple Linear Regression***) لتغطية الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية الثلاث، وذلك من خلال استخدام الرزمة الإحصائية SPSS، ومناقشة نتائج الدراسة .

2-4 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة ومتغيراتها

قام الباحث بتوزيع (81) استبانة على موظفي ومدراء الدوائر المالية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المتعثرة، وتمكّن الباحث من استرجاع (74) استبانة وتم بعد ذلك استبعاد (6) استبانة لعدم جدية المستجيبين بتعبئة فقرات الإستبانة، فتمثلت عينة الدراسة النهائية بـ (68) استبانة، أي ما نسبته (83.9%) من عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (3) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة :

الجدول رقم (3) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الرسم البياني
الجنس	ذكر	61	%89.7	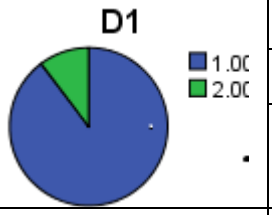
	أنثى	7	%10.3	
	الكلي	**68**	**%100**	
العمر	أقل من 25 سنة	4	%5.9	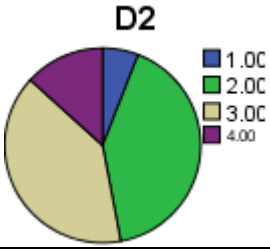
	من 25- اقل من 35	28	%41.2	
	من 35- اقل من 45	27	%39.7	
	55 سنة فأكثر	9	%13.2	
	الكلي	**68**	**%100**	
المؤهل العلمي	بكالوريوس	54	%79.4	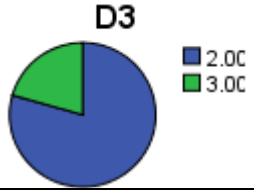
	ماجستير	14	%20.6	
	دكتوراه	0	%0	
	الكلي	**68**	**%100**	
الشهادة العلمية	محاسب قانوني أردني (JCPA)	0	%0	
	محاسب قانوني (CPA)	7	%10.3	

	محاسب قانوني بريطاني (CA)	0	%0	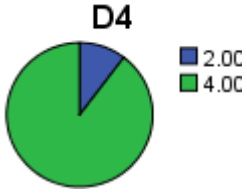
	أخرى	61	%89.7	
	الكلي	**68**	**%100**	
التخصص الأكاديمي	محاسبة	60	%88.2	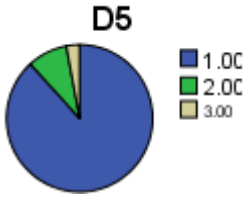
	مالية ومصرفية	6	%8.8	
	إدارة أعمال	2	%3	
	إقتصاد	0	%0	
	قانون	0	%0	
	أخرى	0	%0	
	الكلي	**68**	**%100**	
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	1	%1.5	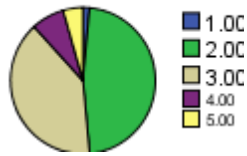
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	32	%47.1	
	من 10 إلى اقل من 15 سنة	27	%39.7	
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	5	%7.4	
	20 سنة فأكثر	3	%4.5	
	الكلي	**68**	**%100**	
المسمى الوظيفي	مدير مالي	18	%26.6	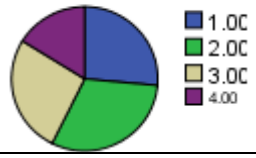
	مدقق داخلي	21	%30.9	
	مدير تدقيق داخلي	18	26.5	
	محاسب	11	%16.2	
	غير ذلك	0	%0	
	الكلي	**68**	**%100**	

يعرض الجدول (3) التوزيع الديموغرافي لعينة الدراسة، ويتضح من الجدول أن أغلب أفراد عينة الدراسة من فئة الذكور حيث بلغت نسبة الذكور للإناث فيها ما نسبته 89.7%، كما يبين الجدول أن أغلب أفراد العينة أعمارهم ما بين 25–45 سنة، ويظهر الجدول أيضاً أن جميع أفراد عينة

الدراسة يحملون شهادة البكالوريوس فما فوق، كما يتضح أن المحاسبة هي تخصص أغلب عينة الدراسة حيث بلغ الذين يحملون تخصص المحاسبة ما نسبته 78.4% من عينة الدراسة وهناك 10.3% منهم يحملون شهادة محاسب قانوني أمريكي، أما فيما يتعلق بالخبرة العملية فيلاحظ امتلاك أفراد عينة الدراسة الخبرة الجيدة حيث كانت نسبة من يمتلكون خبرات تزيد عن خمسة سنوات ما نسبته 98.5% من أفراد العينة، الأمر الذي أدى الى زيادة الثبات في الإستبانة كما تم توضيحه سابقاً .

ولبيان معدلات الإجابات لفقرات الاستبانة قام الباحث باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي من خلال ايجاد المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للإجابات على الفقرات والنتيجة العامة لكل محور من محاور الإستبانة، وهذا وقد طلب من أفراد العينة الإجابة على الأسئلة المطروحة بموجب مقياس (***Likert Scale***) خماسي الدرجات وبناءً عليه تم احساب المتوسط الحسابي لها من خلال قسمتها إلى ثلاثة أقسام كالاتي: (5-1)/3 = 1.33 ويصبح التوزيع كما يلي :

المدى	درجة الالتزام
1+1.33= 2.33 أي من 1 -2.33	منخفضة
2.34+1.33=3.66 أي من 2.34-3.66	متوسطة
أكثر من 3.66	مرتفعة

بناءً على ما سبق ذكره يمكن إصدار الاحكام على الفقرات كما في الجداول التالية، بهدف عرضها بشكل أفضل، حيث تضمنت الجداول الأتية نتائج التحليل الوصفي لأسئلة الدراسة التي تم من خلالها فحص متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع على النحو الآتي:

أ. مخاطر التعثر المالية، وقد خصص لها 9 فقرات من الاستبانة:

الجدول (4): نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الفرعي المستقل لدرجة الالتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة)

الرقم	الفقرات	الترتيب	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الالتزام
1	يلاحظ مدقق الحسابات تسديد المنشأة لإستحقاقات الدائنين في موعدها المحدد.	8	3.72	0.26	مرتفعة
2	يتابع مدقق الحسابات معدلات الخسائر المتكرّرة الناتجة من العمليات التشغيليَّة.	7	3.84	0.18	مرتفعة
3	يقوم مدقق الحسابات بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع التقارير بما يتلائم مع الأخطاء التي يتم اكتشافها.	2	4.09	0.28	مرتفعة
4	ينظم مدقق الحسابات جلسات لمناقشة احتمال التحريفات المادية للقوائم المالية الناتجة عن الأخطاء.	5	4.07	0.08	مرتفعة
5	يلاحظ مدقق الحسابات وجود مؤشرات سلبيَّة لنسب مالية مهمة إن وجدت.	3	4.09	0.12	مرتفعة
6	يقوم مدقق الحسابات بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر التشغيلية المرتفعة.	6	3.97	0.08	مرتفعة
7	يتحقق مدقق الحسابات من قدرة المنشأة على تأمين السيولة اللازمة للأصول المتداولة.	1	4.13	0.16	مرتفعة
8	يتحقق مدقق الحسابات من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض.	4	4.07	0.24	مرتفعة
9	يتوخى مدقق الحسابات الحذر في عمليات التدقيق للعملاء الذين يعانون من صعوبة في المركز المالي.	9	3.66	0.45	متوسطة
	المتوسط العام		**3.96**	**0.39**	**مرتفعة**

يعرض الجدول رقم (4) التحليل الوصفي للإجابات على أسئلة فقرات الدراسة الفرعي المستقل (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة)، ويتضح من الجدول أن معظم الفقرات المتعلقة بهذا المتغير كانت درجة الالتزام بها مرتفعة وقد حصلت على متوسط

حسابي بلغ 3.96 بانحراف معياري منخفض نسبياً مقداره 0.39، وقد بلغت أدنى فقرة ترتيباً فيما يتعلق بمتوسط الاجابات 3.66 بدرجة التزام متوسطة وهي الفقرة المتعلقة بتوخي الحذر في عمليات التدقيق للعملاء الذين يعانون من صعوبة في الموقف المالي، في حين كانت أعلى فقرة هي المتعلقة بالالتزام بتأمين السيولة اللازمة اللأصول المتداولة، وتشير هذه النتيجة إلى الكفاءة العالية التي يتمتع بها مدقق الحسابات الأردني في تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركات، حيث يعود ذلك إلى مدى تمتع مدقق الحسابات بالخبرة العملية والمهنية وكفاءته في إجراء عملية التدقيق على العمليات المالية بالإضافة إلى مدى نزاهته وحياديته .

ب. مخاطر التعثر التشغيلية، وقد خصص لها 8 فقرات من الاستبانة:

الجدول (5): نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الفرعي المستقل لدرجة الالتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة)

الرقم	الفقرات	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
1	يشير مدقق الحسابات في حال ملاحظته فقدان مدراء مؤثرين وقياديين دون استبدالهم.	8	3.18	0.54	متوسطة
2	يحدد مدقق الحسابات بدائل سريعة لدى وجود نقص في بعض المستلزمات الهامة التي تخص الشركة.	5	4.01	0.25	مرتفعة
3	يشير مدقق الحسابات الى المحافظة على المدراء ذوي الخبرة في مجال عملهم.	2	4.09	0.18	مرتفعة
4	يدرك مدقق الحسابات حاجات العاملين باستمرار.	3	4.04	0.20	مرتفعة
5	يشير مدقق الحسابات الى أهمية توفر متطلبات العاملين بالسرعة المطلوبة.	6	4.01	0.13	مرتفعة
6	يدرك مدقق الحسابات النقص في المعدات الأساسيَّة اللازمة لتسيير نشاط الشركة، وقطع الغيار، والمواد الأوليَّة اللازمة.	1	4.13	0.99	مرتفعة

7	يلاحظ مدقق الحسابات انخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج التي تؤثر على القدرة الانتاجية.	7	3.96	0.14	مرتفعة
8	يراعي مدقق الحسابات النقص في العمالة المؤهلة، والماهرة فنيًّا وعمليًّا .	4	4.04	0.24	مرتفعة
المتوسط العام			**3.94**	**0.49**	**مرتفعة**

يعرض الجدول (5) التحليل الوصفي لفقرات المتغير الفرعي المستقل (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة)، ويشير انخفاض قيمة الإنحراف المعياري البالغة 0.49 إلى تقارب نتائج فقرات هذا المتغير وهو ما يفسر حصول معظم هذه الفقرات على نتيجة مرتفعة باستثناء الفقرة الأولى التي كانت درجة الاتزام فيها متوسطة وبلغ متوسطها الحسابي 3.18 وهي الفقرة التي تتحدث عن الإلتزام بعدم التأخر في توزيع الأرباح القابلة للتوزيع في القوائم الماليَّة في حين كانت أعلى درجة التزام تعود للفقرة التي تتعلق بإدراك النقص في المعدات الأساسيَّة اللازمة لتسيير نشاط الشركة، وقطع الغيار، والمواد الأوليَّة اللازمة، وهو ما يدل على بذل الجهد اللازم من قبل مدققين الحسابات الأردنيين الذي يساعدهم على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركات

ج. مخاطر التعثر الأخرى، وقد خصص لها 7 فقرات من الاستبانة:

الجدول (6): نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة الفرعي المستقل لدرجة الالتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة)

الرقم	الفقرات	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
1	يأخذ مدقق الحسابات بالاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد الشركة التي تنشأ عن التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.	2	3.57	0.19	متوسطة

2	يتابع مدقق الحسابات متطلبات رأس المال الخاصة بالشركة.	3	3.47	0.70	متوسطة
3	يهتم مدقق الحسابات بما يجري من تغيير في السياسات، والقوانين الحكوميَّة الخاصة بالشركة.	7	3.04	0.38	متوسطة
4	يقترح مدقق الحسابات خطة بديلة للحفاظ على تدفقات نقدية لتسديد ديون الشركة.	4	3.29	0.47	متوسطة
5	يحيط مدقق الحسابات بكيفية الحصول على تأمين رأس مال اضافي للشركة.	5	3.25	0.97	متوسطة
6	يحصل مدقق الحسابات على مورد رئيس كبديل مناسب لمصادر التجهيز.	6	3.25	0.61	متوسطة
7	يقرأ مدقق الحسابات محاضر اجتماعات المساهمين، ومجالس الإدارة واللجان الهامة المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تساعد في عملية التقويم.	1	3.66	0.25	متوسطة
المتوسط العام			**3.36**	**0.65**	**متوسطة**

يعرض الجدول (6) التحليل الوصفي للإجابات على فقرات المتغير الفرعي المستقل (قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة)، ويتضح من الجدول أن أدنى فقرة ترتيباً لدرجة الالتزام فيما يتعلق بمتوسط الاجابات فيه هي الفقرة التي تتعلق بإقرار محاضر اجتماعات المساهمين، ومجالس الإدارة واللجان الهامة المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تساعد في عملية التقويم، بينما كانت أعلى فقرة لدرجة الالتزام هي الفقرة التي تتعلق بالاهتمام بما يجري من تغيير في السياسات، والقوانين الحكوميَّة الخاصة بالشركة، وقد حصل هذا المتغير ككل على متوسط حسابي 3.36، ويشير الى درجة التزام متوسطة لهذا المحور الفرعي .

الجدول (7): نتائج التحليل الوصفي لدرجة الالتزام على محاور الدراسة المستقلة

الرقم	المحاور المستقلة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الالتزام
1	قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة	3.96	0.39	1	مرتفعة
2	قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة	3.94	0.49	2	مرتفعة
3	قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة	3.36	0.65	3	متوسطة

يبين الجدول السابق تلخيصاً لمتوسط نتائج محاور الدراسة المستقلة، وبالتدقيق بالجدول يلاحظ أن نتائج التحليل الوصفي تشير إلى أن قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة قد حصلت على أعلى درجة التزام، حيث كان متوسطها الحسابي 3.96، ومن ثم تليها قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة وقد حصلت على متوسط حسابي 3.94، ثم قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة التي حصلت على متوسط حسابي 3.36.

الجدول (8): نتائج التحليل الوصفي لمتغير الدراسة التابع لدرجة (التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية)

الرقم	الفقرات	الترتيب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التنبؤ
1	يطلع مدقق الحسابات على النماذج المستخدمة في تصنيف الفشل المالي .	10	3.72	0.26	مرتفعة
2	يستخدم مدقق الحسابات النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة كمفتاح للتنبؤ بالفشل المالي.	8	3.84	0.18	مرتفعة
3	يطلع مدقق الحسابات على النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.	2	4.09	0.28	مرتفعة
4	يجري مدقق الحسابات تقييما محددا لقدرة الشركة على الإستمرار في العمل في الفترة المستقبلية .	3	4.07	0.08	مرتفعة
5	يحدد مدقق الحسابات أطر إعداد التقارير المالية التي تقتضي تقييم صريح للفترة التي يتعين على الإدارة فيها أخذ كافة المعلومات المتوفرة بالحسبان .	1	4.09	0.12	مرتفعة
6	يحدد مدقق الحسابات العوامل الخارجية التي تؤثر على الشركة في ضوء حجمها وظروفها والتقديرات المتعلقة بها .	7	3.97	0.08	مرتفعة
7	يوفر مدقق الحسابات المعلومات التقديرية حول وضع الشركة المالي في المستقبل.	11	3.44	0.59	مرتفعة
8	يحصل مدقق الحسابات على أدلة تدقيق كافية وملاءمة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لإفتراض الشركة المستمرة عن طريق إعداد القوائم المالية وإستنتاج قدرة الشركة على الإستمرار.	9	3.84	0.23	مرتفعة
9	يكشف مدقق الحسابات عن الخطأ الجوهري في القوائم المالية التي قد توقف الشركة عن الاستمرار في عملها.	5	4.00	0.23	مرتفعة
10	يستطيع مدقق الحسابات أن يتنبأ بالأحداث أو الظروف المستقبلية بناء على خبرته الطويلة في العمل بالشركة.	4	4.06	0.23	مرتفعة
11	يستخدم مدقق الحسابات النسب الماليَّة التي تمكن من التنبؤ بمركز الشركة المالي.	6	3.97	0.42	مرتفعة
	المتوسط العام		**3.92**	**0.37**	**مرتفعة**

يعرض الجدول رقم (8) التحليل الوصفي لفقرات المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية)، ويشير انخفاض قيمة الانحراف المعياري البالغة 0.37 إلى تقارب نتائج

فقرات هذا المتغير وهو ما يفسر حصول جميع هذه الفقرات على درجة تنبؤ مرتفعة إذ بلغ أدنى متوسط حسابي في هذه الفقرات 3.44 وهو يعود للفقرة التي تنص على توفير المعلومات التقديرية حول وضع الشركة المالي في المستقبل، في حين كان أعلى متوسط حسابي يعود للفقرة التي تتعلق بتحديد أطر إعداد التقارير المالية التي تقتضي تقييم صريح للفترة التي يتعين على الإدارة فيها أخذ كافة المعلومات المتوفرة بالحسبان حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.09.

4-3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

هنالك العديد من الشروط والمعايير التي يجب أن تتسم بها البيانات والتي تبين خصائصها بهدف تحديد مدى ملاءمتها لنموذج الدراسة، وقد أشار Hayduk, 1987 إلى ضرورة التأكد من توزيع بيانات الدراسة التابعة والمستقلة توزيعاً طبيعياً، وفي حال عدم اتباع أي من متغيرات الدراسة لهذا الشرط، فإنه لا بد من إجراء اختبارات التحليل للبيانات التي تحمل صفة التوزيع غير الطبيعي، وعليه فإنه لا بد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، إلا أن Bagozzi & Yi, (1988) أشارا إلى ما سمي بنظرية النهاية المركزية التي تفيد بعدم الحاجة لإجراء هذا الاختبار واعتبار البيانات موزعة طبيعياً في حال ازدياد حجم العينة المختارة عن (30) مفردة فما فوق، وحيث أن مفردات عينة الدراسة قد بلغت (68) مفردة، الأمر الذي يشير إلى عدم الحاجة إلى اجراء اختبار التوزيع الطبيعي، ومع ذلك فقد قام الباحث بإجراء هذا الاختبار للتأكيد على توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً .

4-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي

بهدف اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، قام الباحث بالإعتماد على اختبار Kolmogorov-Smirnov على النحو الآتي :

الجدول (9): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	المتغير	*P-Value*
1	**قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة**	0.095
2	**قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة**	0.058
3	**قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة**	0.200*
4	**التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية**	0.072

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بالاستعانة باختبار (***Kolmogorov-Smirnov***)، كما يعرض الجدول نتائج اختبار مدى اقتراب كل من متغيرات الدراسة المتصلة (***Continuous Variables***) من توزيعها الطبيعي وهي (قدرة مدقق الحسابات على تحديد كل من مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة، ومخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة، ومخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة كمتغيرات مستقلة، والتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية كعامل تابع)، وللتأكد من صحة الافتراض الذي تم وضعه مسبقاً حسب نظرية النهاية المركزية التي أشارت إلى اتباع متغيرات الدراسة المستقلة التوزيع الطبيعي، فإنه يجب أن تكون قيمة الاحتمال (***P-Value***) أكبر من (0.05) وهو ما تؤكد عليه مخرجات الجدول (9) الذي يبين اتباع جميع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام

الاختبارات المعلمية للبيانات المتعلقة ببيان درجة التزام مدققي الحسابات بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية وأثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية .

4-3-2 اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

قام الباحث باختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال الاستعانة باختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي :

جدول (10): اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

اختبار التداخل الخطي		**المتغير**
Multicollinearity		
VIF	***Tolerance***	
2.541	0.394	قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة
2.301	0.435	قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة
1.320	0.758	قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة
1.939	***Durbin-Watson***	**اختبار الارتباط الذاتي**

يعرض الجدول (10) اختبار التداخل الخطي (***Multicollinearity Test***) من خلال ما يعرف بمقياس (***Collinearity Diagnostics***)، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما :

1. معامل تضخم التباين (***Variance Inflationary Factor*** (***VIF***)، ووفق (Myrs, 1990) يكون هناك تضخم إذا كانت قيمة (***VIF***) تساوي 5 أو أكثر .

2. معامل القدرة على التحمل ***Tolerance***، حيث تعتبر القيمة الأقل من (0.10) دليلاً على وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وبمطالعة بيانات الجدول السابق يلاحظ أنه تم وبالنسبة لجميع متغيرات الدراسة اجتياز هذين المؤشرين مما يعني عدم مشكلة تداخل خطي في نموذج الدراسة .

كما تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي (***Autocorrelation Test***) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وذلك عن طريق الاختبار (***Durbin-Watson test***)، ووفقاً لـ (Field, 2001) تظهر المشكلة عندما تكون القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر على صحة النموذج لما سيظهره من أثر غير حقيقي جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (0-4) حيث تشير النتيجة القريبة من (0) إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، وتتراوح النتيجة المثلى ما بين (1.5-2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات (Field, 2001)، ويلاحظ من الجدول رقم (10) السابق أن قيمة ***D-W*** المحسوبة لنموذج الدراسة قد بلغت (1.939)، وحيث أن هذه القيمة تقع ضمن المدى الملائم الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي تؤثر على صحة النموذج .

4-3-3 مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث على مصفوفة ارتباط بيرسون من أجل تقييم العلاقة بين المتغيرات المستقلة نفسها ثم فيما بين كل منها والمتغير التابع على النحو الآتي :

جدول 11: نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	*X1*	*X2*	*X3*	*Y*
X1	***1***			
X2	***0.751*****	***1***		
X3	***0.490*****	***0.401*****	***1***	
Y	***0.839*****	***0.803*****	***0.495*****	***1***

****.Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

"حيث تشير *X1* إلى قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة كمتغير مستقل، وتشير *X2* إلى قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة كمتغير مستقل، وتشير *X3* إلى قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة كمتغير مستقل، وتشير *Y* المتغير التابع وهو التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية".

وبمطالعة البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول (11) يتضح ما يلي :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة فيما بين المتغيرات المستقلة، لكن قوة الارتباط فيما بينها متفاوتة، إذ أن معامل الارتباط الأقوى وهو (0.751) كان بين قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة وبين قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة، بينما كان معامل الارتباط الأدنى بين قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة وبين قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة حيث بلغ (0.401) .
2. كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية وبقيم متفاوتة لمعامل الارتباط فيما بين المتغير التابع التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية وكل من المتغيرات المستقلة

الثلاث، وكان معامل الإرتباط الأقوى هو الذي يربط التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية مع قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة، إذ بلغ (0.839) والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية مما يعني أن التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية يزداد بازدياد قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة، بينما معامل الارتباط الأدنى كان بين التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية وبين قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة، إذ بلغ (0.495)، والذي يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية مما يعني أن التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية يزداد بازدياد قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة، كما ويلاحظ من الجدول أن معامل الارتباط قد بلغ قيمته (0.803) والتي تدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين كل من التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية مع قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة .

4-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية، Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

ولغرض اثبات أو نفي الفرضية العدمية الرئيسية استعان الباحث باختبار الانحدار المتعدد، وذلك بالإعتماد على توزيع ***Fisher*** **(*F*)** من أجل الحكم على مدى امتلاك نموذج الدراسة ككل للقوة التفسيرية وملاءمته في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث يجب أن تكون قيمة ***F*** المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية لقبول النموذج، كما تم الإعتماد على قيمة ***t*** المحسوبة لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة الفرعية على المتغير التابع، فلرفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة يجب أن تكون القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية **(*Sig*)** أقل من 5%، كما تم أيضاً الإعتماد على قيمة معامل التحديد ***Adjusted R^2*** وذلك من أجل الإشارة إلى مدى دقة تفسير المتغيرات المستقلة الفرعية للمتغير التابع .

جدول رقم (12) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية

المتغيرات	*B*	*Beta Standardized Coefficients*	*t*	*Sig*
(Constant)	*0.339*	*……*	*3.381*	*0.017*
قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة	*0.700*	*0.638*	*8.036*	*0.000*
قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة	*0.321*	*0.299*	*3.952*	*0.000*
قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة	*0.466*	*0.562*	*4.089*	*0.028*
Sig F= 0.000		**F test Model= 112.858**		
T Distribution Table = 1.668		**F Distribution Table = 3.987**		
R= 0.917		**Adjusted R^2= 0.834**		

يبين الجدول (12) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بقدرة مدقق الحسابات على اكتشاف المخاطر مجتمعة (مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة، ومخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة، ومخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة) وبيان أثرها على المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية)، ويلاحظ من الجدول أن قيمة ***F*** المحسوبة قد بلغت (112.858) وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تساوي (3.987)، مما يشير إلى تمتع نموذج الدراسة المقترح بالملاءمة والقوة التفسيرية العالية، كما بينت نتائج تحليل الانحدار حيث أن ***Sig F*** وهي 0.000 أقل من مستوى معنوية الاختبار وهي 0.05، إذن يتوجب رفض الفرضية العدمية الرئيسية ***Ho*** وقبول الفرضية البديلة لها ***Hα***، وبما يعني يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

كما يتضح من نتائج اختبار الانحدار المتعدد قيمة معامل الارتباط (***R***) وهي (0.917) تؤكد وجود علاقة موجبة ومرتفعة جداً لمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بقدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات (التعثر المالية الخاصة بالشركة، ومؤشرات التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة، ومؤشرات التعثر الأخرى الخاصة بالشركة) وبين التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية .

كما واظهرت نتائج الدراسة أن قيمة معامل التحديد المعدل (**Adjusted R^2**) وهي (0.834) تعني أن حوالي 83.4% فقط من التقلبات التي تحدث في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحدث في متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بقدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر (مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة، ومخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة، ومخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة)، وتعتبر هذه القيمة جيدة ويمكن الإعتماد عليها، والمتممة لقيمة معامل التحديد تشير إلى وجود عوامل أخرى تقع خارج نطاق العلاقة المتبادلة بين هذين المتغيرين قد يكون لها أثر متبادل لكل منهما على الآخر .

ولغرض قبول أو رفض الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية قام الباحث بالإعتماد على مخرجات اختبار الانحدار المتعدد كما يلي :

$Ho_{.1}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

يلاحظ من الجدول (12) أن القيمة المطلقة لـ ***Beta Standardized Coefficients*** قد بلغت (0.638) والتي تدل على قوة أثر المتغير المستقل على التابع، وهو ما يشير إلى أن قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة هو أكثر الجوانب التي تتعلق بالالتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية تأثيراً على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية من بين الجوانب (المتغيرات) التي تم اختيارها من قبل الباحث، وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة لـ ***t*** المحسوبة فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها قد بلغت (8.036) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.668) عند درجة حرية (67)، ويساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية ***Sig t*** التي كانت أقل من (5%) حيث بلغت قيمتها (0.000)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية (***Ho***) إذا كانت القيمة المطلقة لـ ***t*** المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية ***Sig t*** أقل من (5%)، وبالتالي فإن قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة تؤثر على التنبؤ بالفشل المالي، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

$Ho_{.2}$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر التشغيلية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

يلاحظ من الجدول (12) أن القيمة المطلقة لـ ***Beta Standardized Coefficients*** قد بلغت (0.299) والتي تدل على قوة أثر المتغير المستقل على التابع، وهو ما يشير إلى أن قدرة مدقق

الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة تحتل المرتبة الثالثة من الجوانب التي تتعلق بالالتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية تأثيراً على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية من بين الجوانب (المتغيرات) التي تم اختيارها من قبل الباحث، وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة لـ ***t*** المحسوبة فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها قد بلغت (3.952) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.668) عند درجة حرية (67)، ويساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية ***Sig t*** التي كانت أقل من (5%) حيث بلغت قيمتها (0.000)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية (***Ho***) إذا كانت القيمة المطلقة لـ ***t*** المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية ***Sig t*** أقل من (5%)، وبالتالي فإن قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة تؤثر على قدرته في التنبؤ بالفشل المالي، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر التشغيلية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

Ho_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر الأخرى على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن القيمة المطلقة لـ ***Beta Standardized Coefficients*** قد بلغت (0.562) والتي تدل على قوة أثر المتغير المستقل على التابع، وهو ما يشير إلى أن قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الاخرى بالشركة هو في المرتبة الثانية من الجوانب

التي تتعلق بالالتزام بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية تأثيراً على قدرته في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية من بين الجوانب (المتغيرات) التي تم اختيارها من قبل الباحث، وفيما يتعلق بالقيمة المطلقة لـ ***t*** المحسوبة فقد أظهرت نتائج الدراسة أنها قد بلغت (4.089) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.668) عند درجة حرية (67)، ويساند هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية ***Sig t*** التي كانت أقل من (5%) حيث بلغت قيمتها (0.028)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على رفض الفرضية العدمية (***Ho***) إذا كانت القيمة المطلقة لـ ***t*** المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية ***Sig t*** أقل من (5%)، وبالتالي فإن قدرة مدقق الحسابات على تحديد مخاطر التعثر الاخرى الخاصة بالشركة تؤثر على قدرته في التنبؤ بالفشل المالي، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر الأخرى على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية .

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

- **1-5 نتائج الدراسة**
- **2-5 التوصيات**

الفصل الخامس

نتائج الدراسة والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

بناءً على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها الباحث على النحو التالي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة إلتزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 على قدرتهم في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية الذي أصدره الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قام بإثراء مسؤولية مدقق الحسابات فيما يتعلق بفرضية الاستمرارية من خلال التأكيد على أهمية مراعاة مدقق الحسابات للمخاطر التي تنشأ عن عدم مراعاة هذه الفرضية، إضافة إلى تأكيده على أهمية إضافة مدقق الحسابات فقرة توكيدية بعد فقرة الرأي ليقوم فيها بإلقاء الضوء على مشاكل الاستمرارية بالمنشأة وتوضيح رأيه تجاهها وهو ما أدى إلى التأثير بشكل مباشر على تمكين مدقق الحسابات من التنبؤ بالفشل المالي، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تناول هذه الفرضية في اي من الدراسات السابقة.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر المالية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ويعود السبب في ذلك حسب رأي الباحث

إلى أن قيام مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة من خلال مراقبة الالتزام بتسديد استحقاقات الدائنين في موعدها المحدد ومتابعة الخسائر المتكررة للعمليات التشغيلية وملاحظة المؤشرات السلبية التي تعطيها النسب المالية والعديد من الأمور التي تتعلق بمخاطر التعثر المالية الخاصة بالشركة كل هذا يقوم به من أجل المحافظة على حقوق المساهمين وتجنب المساءلة القانونية له في حال تعرض الشركة للإفلاس وكان تقرير مدقق الحسابات مغاير لذلك، مما يؤدي إلى التأثير على قدرة مدقق الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تناول هذه الفرضية في اي من الدراسات السابقة.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر التشغيلية على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ويعود السبب في ذلك حسب رأي الباحث إلى أن قيام مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة من خلال مراقبة اهتمام الشركة بالمحافظة على المدراء ذوي الخبرة وإدراك حاجات العاملين باستمرار وتوفير متطلباتهم وإدراك النقص في المعدات والمستلزمات التي تحافظ على نشاط الشركة والعديد من الأمور التي تتعلق بمؤشرات التعثر التشغيلية الخاصة بالشركة كل هذا يقوم به من أجل المحافظة على حقوق المساهمين وتجنب المساءلة القانونية له في حال تعرض الشركة للإفلاس وكان تقرير مدقق الحسابات مغاير لذلك، مما يؤدي إلى التأثير على قدرة مدقق الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تناول هذه الفرضية في اي من الدراسات السابقة.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدرجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالتدقيق على مخاطر التعثر الأخرى على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، ويعود السبب في ذلك حسب رأي الباحث إلى أن قيام مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة من خلال الاخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية المقامة ضد الشركة بسبب الالتزامات المالية بالإضافة إلى متابعة متطلبات رأس المال الخاصة بالشركة والاهتمام بالتغييرات التي تحصل في سياسات وقوانين الشركة والعديد من الأمور التي تتعلق بمخاطر التعثر الأخرى الخاصة بالشركة كل هذا يقوم به من أجل المحافظة على حقوق المساهمين وتجنب المساءلة القانونية له في حال تعرض الشركة للإفلاس وكان تقرير مدقق الحسابات مغاير لذلك، مما يؤدي إلى التأثير على قدرة مدقق الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم تناول هذه الفرضية في اي من الدراسات السابقة.

5-2 توصيات الدراسة

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم وضع التوصيات التالية:

1. تسليط الضوء على أهمية قيام مدققي الحسابات في الأردن بتحديد مخاطر التعثر الأخرى من خلال الأخذ بعين الاعتبار القضايا القانونية وتغير السياسات والقوانين، والبحث في محاضر اجتماعات المساهمين ومجالس الإدارة.
2. أهمية تطوير عملية التدقيق القانوني بشكل يكفل التزام مدقق الحسابات بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير المحلية للتدقيق خصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات.
3. حث جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين على عقد دورات للمدققين لضمان إبقائهم على علم بالمستجدات الحاصلة في علم التدقيق، اضافة الى القيام بإصدار إرشادات للمدقِّقين لمساعدتهم على اكتشاف مؤشرات الشك التي تتعلق باستمراريَّة العملاء.
4. أهمية إبقاء مدققي الحسابات الأردنيين على اطلاع مستمر على كل ما يصدر من المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق التي تصدرها المعاهد المهنية عن طريق تمكينهم من الدخول إلى المجلات العلمية المحكمة وحضور الندوات والمؤتمرات لما لذلك من أثر كبير على أدائهم وعلى الارتقاء بعملية التدقيق.
5. القيام بدراسات اخرى تتناول درجة التزام مدققي الحسابات بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية التي تؤثر على التنبؤ بالفشل المالي للشركات في القطاعات الاقتصادية المختلفة من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1) بلعمي، أسماء مولود (2011).**المرونة المالية وقرارات هيكل رأس المال في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،اربد، الأردن.

2) الجهماني، عمر عيسى (2001)، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر المصارف دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الأردن، ***مجلة الادارة العامة***،41، (1)، 51-106.

3) الحبيطي، قاسم محسن (2001)، "استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف: حالة دراسية"، ***مجلة تنمية الرافدين***، 23 (64)،221.

4) دحدوح، حسين احمد (2006)" مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه" ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية***، 22، (1)، 173-212.

5) الدوغجي، علي حسين(2008) "مدى مسؤلية مراقب الحسابات عن فرض الإستمرارية والفشل المالي للشركات " ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 6، (2)، 78-99

6) الذنيبات،علي عبد القادر (2011).**معايير التدقيق الدولية.** ط3، عمان: شركة صرح العالمية للإستشارات والتدريب.

7) الرفاعي، هاشم (2017)."**التنبؤ بتعثر الشركات باستخدام انموذج التمان: دراسة على الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة عمان**"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

8) الزبيدي، حمزة محمود (2000). **التحليل المالي لاغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

9) شاهين،علي عبد الله ومطر، جهاد حمدي (2011)، "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين دراسة تطبيقية، ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث***، 25، (4)، 878-849

10) الشيخ، فهمي مصطفى (2008). **التحليل المالي**. ط1، رام الله.

11) عزيز، كرار عبد الاله، (2014)، "دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالإستقرار المصرفي باستعمال نموذج Kida دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، ***مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية***، 10 (30)، 312-342.

12) عبد الله، خالد امين (2016). **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**. ط6، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

13) العمودي، أحمد عبد الله (2001)."**دور المدقق القانوني في تقييم القدرة على الاستمرارية في الشركات المساهمة اليمنية**"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن

14) قريشي، صالح (2013)."**اختبار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي**"، رسالة ماجستير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

15) المطارنة، غسان فلاح (2009). **تدقيق الحسابات المعاصر –الناحية النظريه.** ط2، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.

16) مطر، محمد عطية (2001)،"طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن"، ***مجلة البصائر***، 5، (1)، ص7-62.

17) مطر، محمد عطية وعبيدات، احمد نواف (2007)، "دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة"، ***المجلة الاردنية في ادارة الاعمال***، 3، (4)، 443.

18) مطر، محمد عطية، (2000)،"نطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة المشروع على الاستمرار"، ***مجلة البصائر***،4، (2)، 143-198.

19) المومني، منذر وشويات، زياد (2008)، "قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء"، ***مجلة المنارة***، 14، (1)،141-174.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1- Arnold, V., Philp A, Stewart A. and Steve G. (2001) **" The Impact of Political Pressure on Novice Decision Makers: Are Auditors Qualified to Make Going Concern Judgments.** Oxford**:** Academic press**,** pp. 323-338.

2- Bagozzi, R., & Yi, Y. (1988). On The Evaluation of Structural Equation Models. ***Journal of the academy of marketing science***, 16, 74-94. http://dx.doi.org/10.1007/BF02723327

3- Arens, A., Elder, R., & Beasley, M., (2012) **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Ed., pearson.

4- Bian, H., & Mazlack, L. (2003). Fuzzy-Rough Nearest-Neighbor Classification Approach. In Fuzzy Information Processing Society, 2003, July. NAFIPS 2003. 22nd ***International Conference of the North American*** (pp. 500-505). IEEE.

5- Charitou, A., Neophytou, E., & Charalambous, C. (2004). Predicting Corporate Failure: Empirical Evidence For The UK, ***European Accounting Review***، 13 (3): 465-497

6- Constantinides, S. (2002) "Auditors 'Bankers' And Insolvency Practitioners' "Going-Concern" Opinion Logit Model", ***Managerial Auditing Journal,*** 17 (8), pp. 487-501.

7- Hayduk, L. (1987), "**Structural Equation Modeling With LISREL**", Johns Hopkings University Press.

8- Hu, L., & Bentler, P. (1999). Cutoff Criteria For Fit Indexes In Covariance Structure Analysis: Conventional Criteria Versus New Alternatives. Structural Equation Modeling: ***A Multidisciplinary Journal***, 6(1), 1-55. http://dx.doi.org/10.1080/10705519909540118.

9- International Auditing and Assurance Standards Board IIASB (2016). "**ISA 570, Going Concern**", Revised 6 May, 2017. Available: https://www.iasplus.com/en/binary/ifac /0703edisa570.pdf

10- Nikolaos, A. Γ. (2009). Can Altman Z-Score Model Predict Business Failures In Greece?. ***The journal of finance***, 23(4), 589-609.

11- Rashed, A & Abbas, Q. (2011), "Predicting Bankruptcy In Pakistan" ***Theoretical and Applied Economics***, 18 (9), 103-128.

قائمة الملاحق

1- ملحق رقم (1) نتائج التحليل الاحصائي.

2- ملحق رقم (2) الاستبانة.

3- ملحق رقم (3) أسماء محكمي الاستبانة.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1)

نتائج التحليل الاحصائي

```
FREQUENCIES VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7
  /PIECHART FREQ
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:24:19
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5 D6 D7 /PIECHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:01.08
	Elapsed Time	00:00:00.83

Statistics

		D1	D2	D3	D4	D5	D6	D7
N	Valid	68	68	68	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0	0	0	0

Frequency Table

D1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	61	89.7	89.7	89.7
	2.00	7	10.3	10.3	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

D2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	4	5.9	5.9	5.9
	2.00	28	41.2	41.2	47.1
	3.00	27	39.7	39.7	86.8
	4.00	9	13.2	13.2	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

D3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	54	79.4	79.4	79.4
	3.00	14	20.6	20.6	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

D4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	7	10.3	10.3	10.3
	4.00	61	89.7	89.7	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

D5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	60	88.2	88.2	88.2
	2.00	6	8.8	8.8	97.1
	3.00	2	2.9	2.9	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

D6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	1	1.5	1.5	1.5
	2.00	32	47.1	47.1	48.5
	3.00	27	39.7	39.7	88.2
	4.00	5	7.4	7.4	95.6
	5.00	3	4.4	4.4	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

D7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	18	26.5	26.5	26.5
	2.00	21	30.9	30.9	57.4
	3.00	18	26.5	26.5	83.8
	4.00	11	16.2	16.2	100.0
	Total	68	100.0	100.0	

Pie Chart

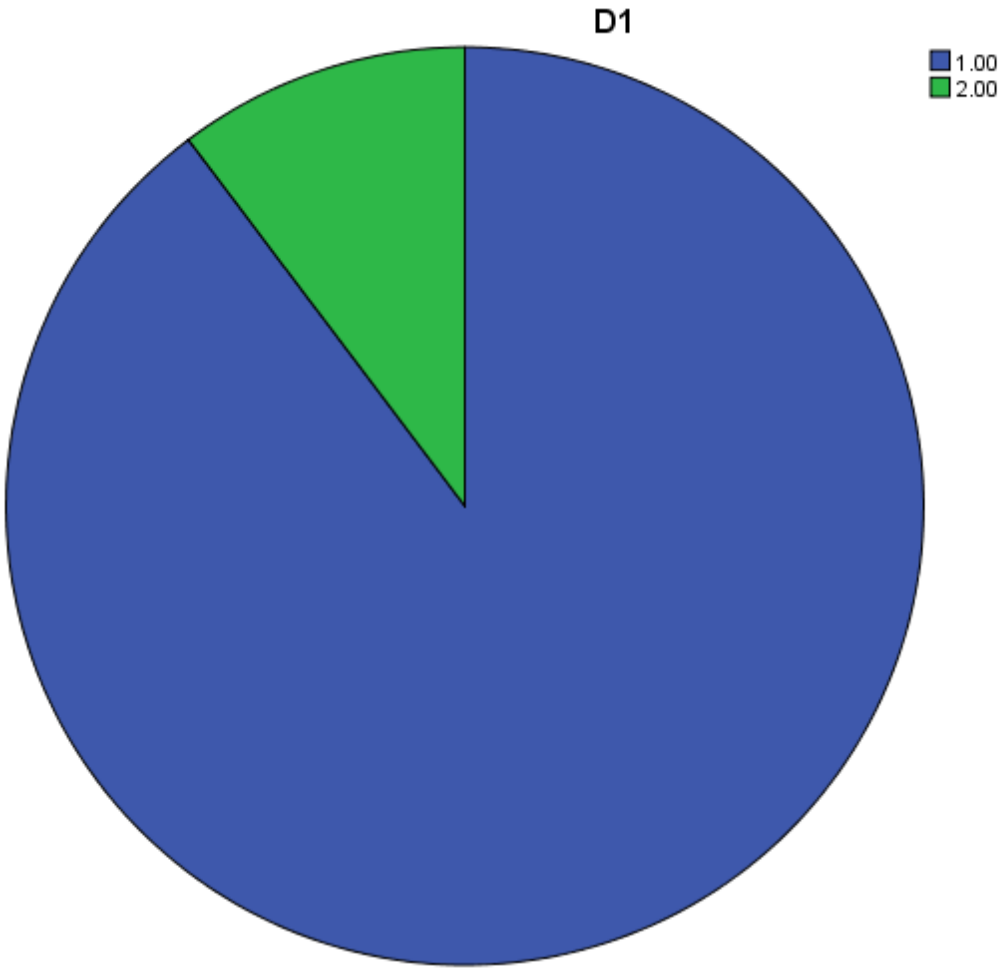

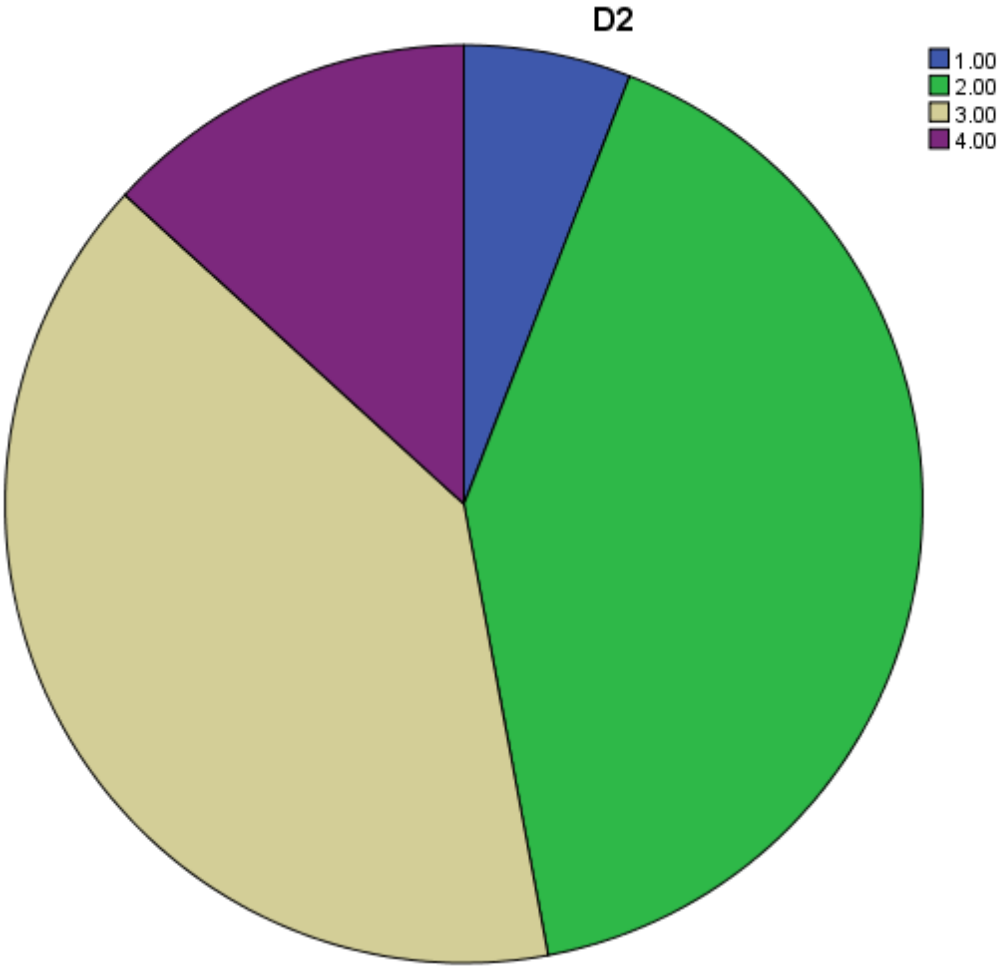
D2
1.00
2.00
3.00
4.00

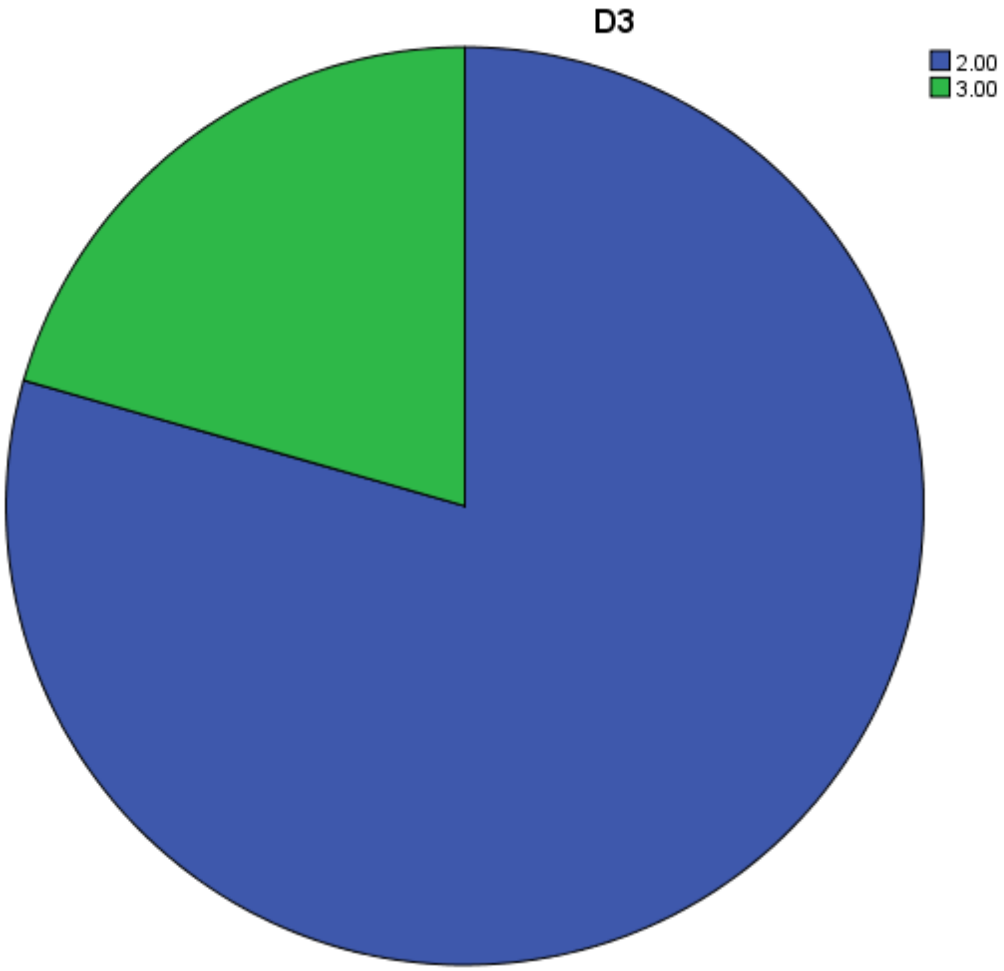
D3
2.00
3.00

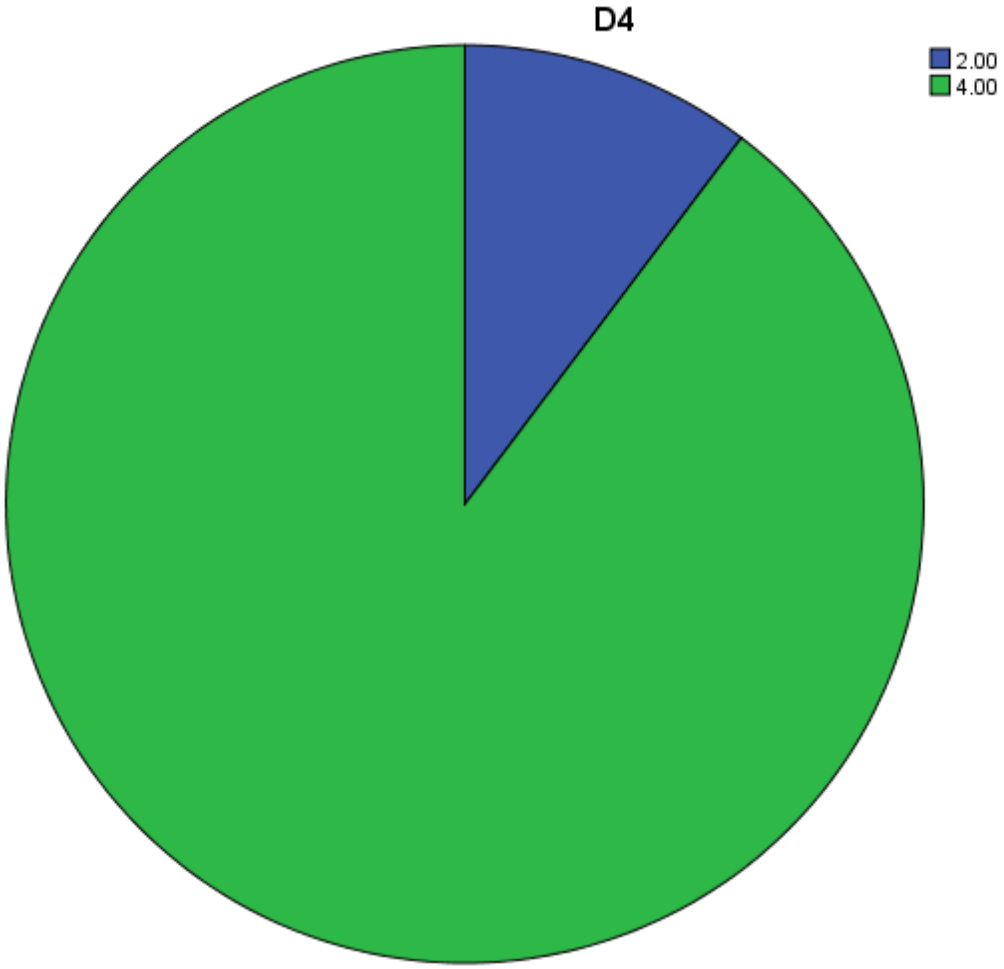
D4
2.00
4.00

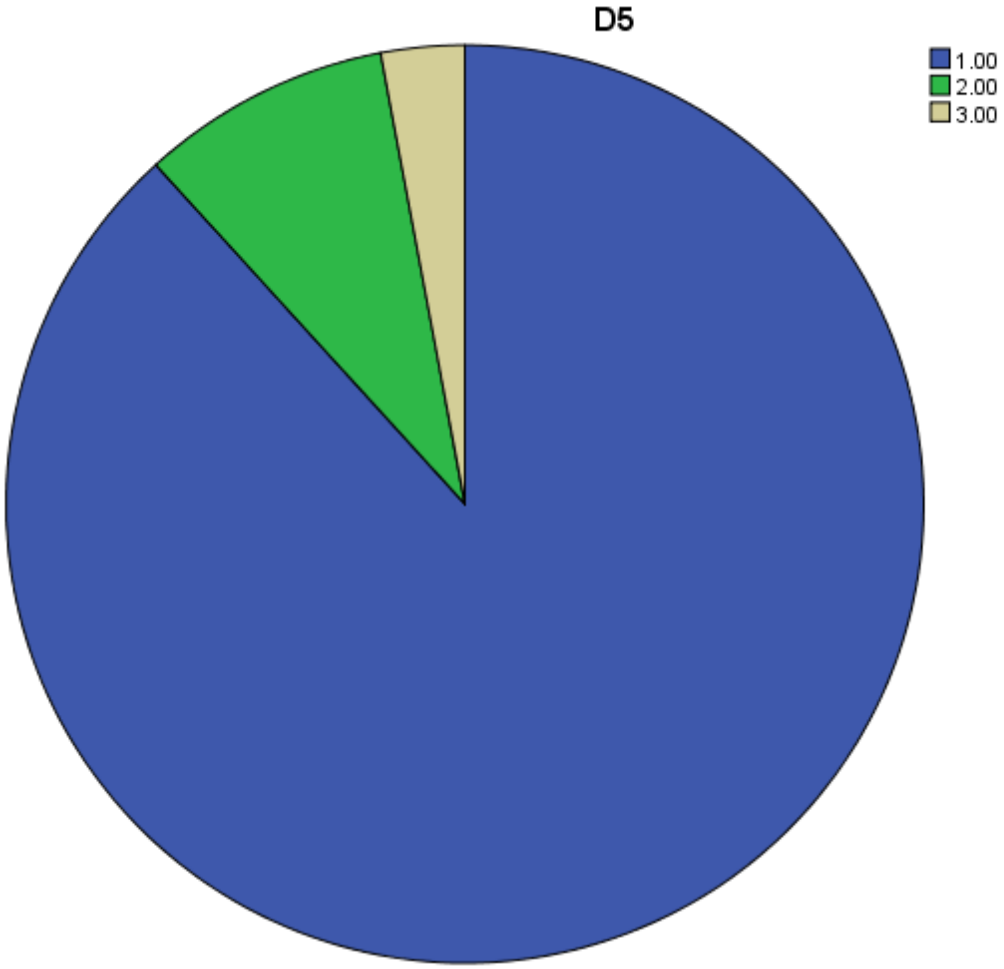
D5
1.00
2.00
3.00

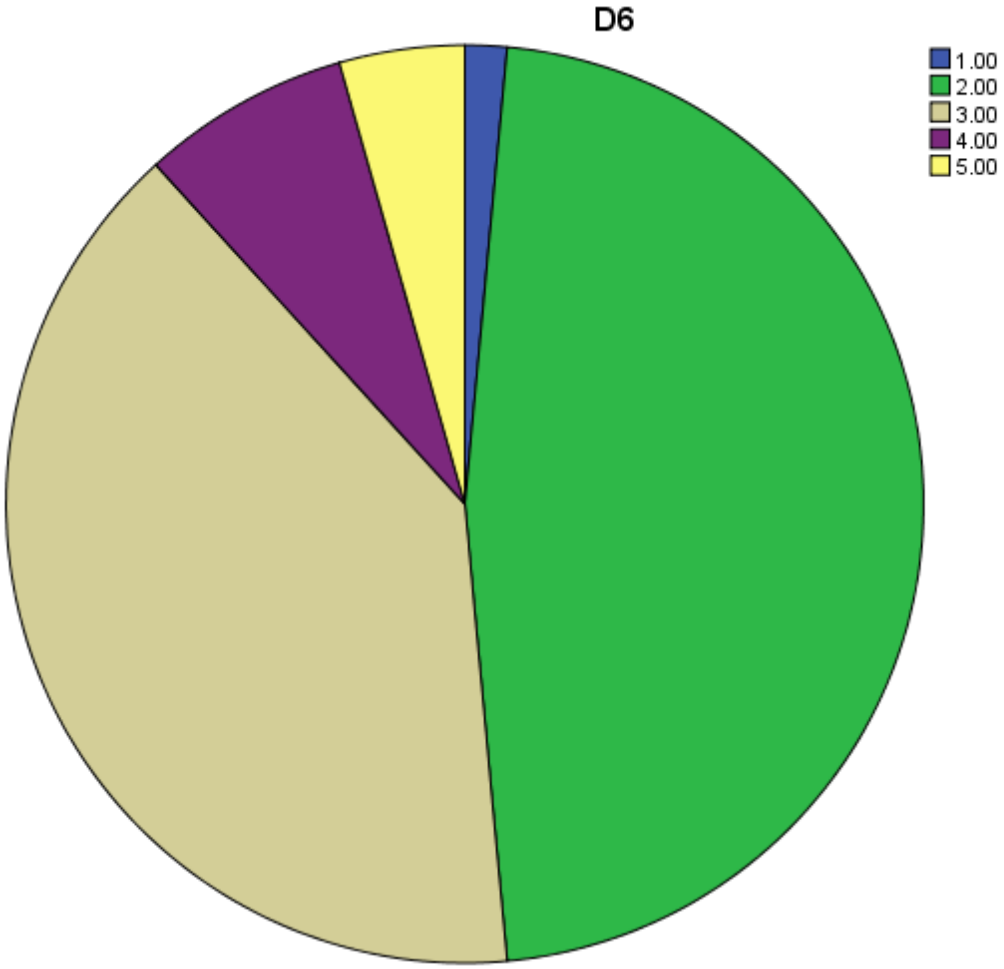
D6
1.00
2.00
3.00
4.00
5.00

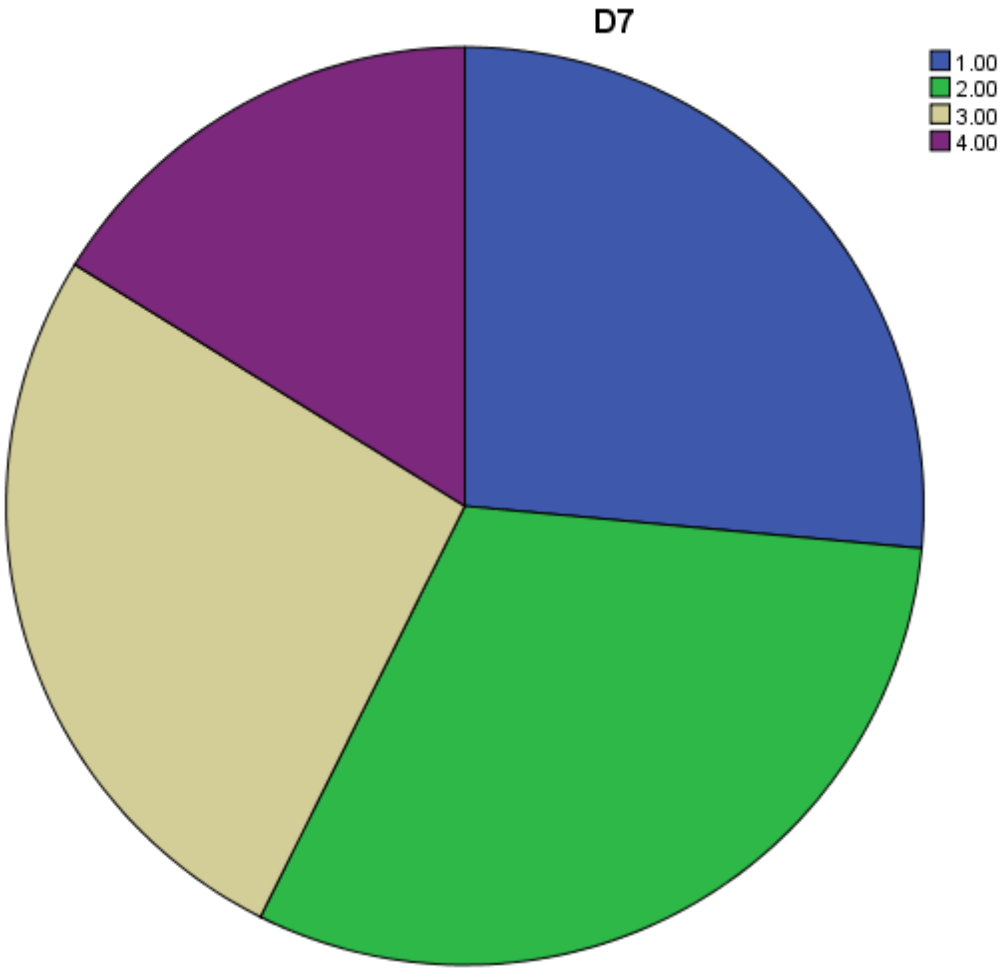


```
DESCRIPTIVES VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 Xall
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:25:10
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1

	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 Xall /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
X1	68	3.7206	.25598
X2	68	3.8382	.17956
X3	68	4.0882	.27824
X4	68	4.0735	.08334
X5	68	4.0882	.11617
X6	68	3.9706	.07856
X7	68	4.1324	.15777
X8	68	4.0735	.23767
X9	68	3.6618	.45182
Xall	68	3.9609	.38750
Valid N (listwise)	68		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 Call
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes

Output Created	18-SEP-2017 12:31:39

Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 Call /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
C1	68	3.1765	.54477
C2	68	4.0147	.25178
C3	68	4.0882	.18114
C4	68	4.0441	.20241
C5	68	4.0147	.12625
C6	68	4.1324	.99107
C7	68	3.9559	.13865
C8	68	4.0441	.23909
Call	68	3.9359	.49241
Valid N (listwise)	68		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Zall
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:32:48
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Zall /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Z1	68	3.5735	.18845
Z2	68	3.4706	.69697
Z3	68	3.0441	.37606
Z4	68	3.2941	.46663
Z5	68	3.2500	.96776
Z6	68	3.2500	.61500
Z7	68	3.6618	.25318
Zall	68	3.3634	.64910
Valid N (listwise)	68		

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=W1 W2 W3 W4 W5 W6 W7 W8 W9 W10 W11 Wall
  /STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

Descriptives

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:33:51
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=W1 W2 W3 W4 W5 W6 W7 W8 W9 W10 W11 Wall /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.00

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
W1	68	3.7206	.25598
W2	68	3.8382	.17956
W3	68	4.0882	.27824
W4	68	4.0735	.08334
W5	68	4.0882	.11617
W6	68	3.9706	.07856
W7	68	3.4412	.58710
W8	68	3.8382	.22913
W9	68	4.0000	.23385
W10	68	4.0588	.23243
W11	68	3.9706	.42442
Wall	68	3.9168	.36596
Valid N (listwise)	68		

```
RELIABILITY
```

```
  /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:34:53
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.02

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	68	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.886	9

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:35:11
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.

Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.01

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	68	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.876	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:35:27
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.00

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	68	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.779	7

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=W1 W2 W3 W4 W5 W6 W7 W8 W9 W10 W11
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:35:44
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=W1 W2 W3 W4 W5 W6 W7 W8 W9 W10 W11 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	68	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.929	11

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 Z1 Z2
Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 W1 W2 W3 W4 W5
    W6 W7 W8 W9 W10 W11
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:36:06
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.

	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 C8 Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 W1 W2 W3 W4 W5 W6 W7 W8 W9 W10 W11 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	68	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	68	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.955	35

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COLLIN TOL
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT Wall
  /METHOD=ENTER Xall Call Zall
  /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:37:28
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COLLIN TOL /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Wall /METHOD=ENTER Xall Call Zall /RESIDUALS DURBIN.
Resources	Processor Time	00:00:00.03
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	5152 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Zall, Call, Xall[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Wall

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	Durbin-Watson
1	1.939[a]

a. Predictors: (Constant), Zall, Call, Xall

b. Dependent Variable: Wall

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	Xall	.394	2.541
	Call	.435	2.301
	Zall	.758	1.320

a. Dependent Variable: Wall

```
EXAMINE VARIABLES=Xall Call Zall Wall
  /PLOT BOXPLOT STEMLEAF HISTOGRAM NPPLOT
  /COMPARE GROUPS
  /STATISTICS DESCRIPTIVES
  /CINTERVAL 95
  /MISSING LISTWISE
  /NOTOTAL.
```

Explore

Notes

Output Created		18-SEP-2017 12:38:10
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>

	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values for dependent variables are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any dependent variable or factor used.
Syntax		EXAMINE VARIABLES=Xall Call Zall Wall /PLOT BOXPLOT STEMLEAF HISTOGRAM NPPLOT /COMPARE GROUPS /STATISTICS DESCRIPTIVES /CINTERVAL 95 /MISSING LISTWISE /NOTOTAL.
Resources	Processor Time	00:00:02.58
	Elapsed Time	00:00:02.06

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Xall	.194	68	.095	.878	68	.070
Call	.160	68	.058	.903	68	.062
Zall	.096	68	.200*	.962	68	.036
Wall	.159	68	.072	.888	68	.082

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Notes

Output Created	18-SEP-2017 12:40:44
Comments	

Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Wall /METHOD=ENTER Xall Call Zall.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	5136 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

```
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT Wall
  /METHOD=ENTER Xall Call Zall.
```

Regression

Notes

Output Created	18-SEP-2017 12:41:18

Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT Wall /METHOD=ENTER Xall Call Zall.
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01
	Memory Required	5136 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Zall, Call, Xall[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: Wall

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.917[a]	.841	.834	.39126

a. Predictors: (Constant), Zall, Call, Xall

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	51.830	3	17.277	112.858	.000[b]
	Residual	9.797	64	.153		
	Total	61.628	67			

a. Dependent Variable: Wall

b. Predictors: (Constant), Zall, Call, Xall

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.339	.246		3.381	.017
	Xall	.700	.087	.638	8.036	.000
	Call	.321	.081	.299	3.952	.000
	Zall	.466	.095	.562	4.089	.028

a. Dependent Variable: Wall

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=Xall Call Zall Wall
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Notes

Output Created		25-SEP-2017 17:23:26
Comments		
Input	Data	C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>

	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	68
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=Xall Call Zall Wall /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00.00
	Elapsed Time	00:00:00.00

[DataSet1] C:\Users\Mohammed Qassem\Desktop\Rami input.sav

Correlations

		Xall	Call	Zall	Wall
Xall	Pearson Correlation	1	.751**	.490**	.893**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	68	68	68	68
Call	Pearson Correlation	.751**	1	.401**	.803**
	Sig. (2-tailed)	.000		.001	.000
	N	68	68	68	68
Zall	Pearson Correlation	.490**	.401**	1	.495**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001		.000
	N	68	68	68	68
Wall	Pearson Correlation	.893**	.803**	.495**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	68	68	68	68

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ملحق رقم (2)

الإستبانة

جامعة الشرق الأوسط

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أخي الموظف:

تندرج هذه الإستبانة لمعرفة رأيك في درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بالمعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية أثره على التنبؤ بالفشل المالي للشركات الأردنية" في إطار إنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، ولذا فإن نجاح هذه الدراسة يرتكز على مدى مساهمتكم في الإجابة بكل صدق عن أسئلة الإستبانة، كما نؤكد بأن إجاباتكم ستظل سرية ولا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا على حسن تعاونكم

الباحث

رامي بسام قندوس

القسم الأول: المعلومات عامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (×) في الفراغ بما يتناسب وإجابتكم

1. النوع	ذكر	أنثى				
	☐	☐				
2. العمر	أقل من 25 سنة	من 25- اقل من 35	من 35- اقل من 45	من 55- فأكثر		
	☐	☐	☐	☐		
3. المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه		
	☐	☐	☐	☐		
4. الشهادة العلمية	محاسب قانوني أردني (JCPA)	محاسب قانوني (CPA)	محاسب قانوني بريطاني (CA)	أخرى أذكرها لطفاً		
	☐	☐	☐	☐		
5. التخصص الأكاديمي	محاسبة	مالية ومصرفية	إدارة أعمال	إقتصاد	قانون	أخرى أذكرها
	☐	☐	☐	☐	☐	☐
6. الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 إلى اقل من 15 سنة	من 15 إلى أقل من 20 سنة	20 سنة فأكثر	
	☐	☐	☐	☐	☐	
7. المسمى الوظيفي	مدير مالي	مدقق حسابات داخلي	مدير تدقيق داخلي	محاسب	غير ذلك أذكرها لطفاً	
	☐	☐	☐	☐	☐	

القسم الثاني: المتغير المستقل (درجة التزام مدققي الحسابات القانونيين بمؤشرات المعيار ISA 570 المتعلق بفرضية الإستمرارية.

الرقم	فقرات المجال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك المالية الخاصة بالشركة						
1	يلاحظ مدقق الحسابات تسديد المنشأة لاستحقاقات الدائنين في موعدها المحدد.					
2	يتابع مدقق الحسابات معدلات الخسائر المتكرّرة الناتجة من العمليات التشغيليَّة.					
3	يقوم مدقق الحسابات بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع التقارير بما يتلائم مع الأخطاء التي يتم اكتشافها .					
4	ينظم مدقق الحسابات جلسات لمناقشة احتمال التحريفات المادية للقوائم المالية الناتجة عن الأخطاء .					
5	يلاحظ مدقق الحسابات وجود مؤشرات سلبيَّة لنسب مالية مهمة إن وجدت .					
6	يقوم مدقق الحسابات بالتدقيق التفصيلي الشامل للحسابات ذات المخاطر المرتفعة.					
7	يتحقق مدقق الحسابات من قدرة المنشأة على تأمين السيولة اللازمة للأصول المتداولة.					
8	يتحقق مدقق الحسابات من عدم وجود مشاكل في استحقاق القروض.					
9	يتوخى مدقق الحسابات الحذر في عمليات التدقيق للعملاء الذين يعانون من صعوبة في المركز المالي.					
المجال الثاني: قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية الخاصة بالشركة						

1	يشير مدقق الحسابات في حال ملاحظته فقدان مدراء مؤثرين وقياديين دون استبدالهم.					
2	يحدد مدقق الحسابات بدائل سريعة لدى وجود نقص في بعض المستلزمات الهامة التي تخص الشركة.					
3	يشير مدقق الحسابات الى المحافظة على المدراء ذوي الخبرة في مجال عملهم.					
4	يدرك مدقق الحسابات حاجات العاملين باستمرار.					
5	يشير مدقق الحسابات الى أهمية توفر متطلبات العاملين بالسرعة المطلوبة.					
6	يدرك مدقق الحسابات النقص في المعدات الأساسيَّة اللازمة لتسيير نشاط الشركة، وقطع الغيار، والمواد الأوليَّة اللازمة .					
7	يلاحظ مدقق الحسابات انخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج التي تؤثر على القدرة على الإصلاح، أو تعويض المتوقف .					
8	يراعي مدقق الحسابات النقص في العمالة المؤهلة، والماهرة فنيَّاً وعمليَّاً .					
المجال الثالث: قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك الأخرى الخاصة بالشركة						
1	يأخذ مدقق الحسابات بالاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد الشركة التي تنشأ عن التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها.					
2	يتابع مدقق الحسابات متطلبات رأس المال الخاصة بالشركة.					
3	يهتم مدقق الحسابات بما يجري من تغيير في السياسات، والقوانين الحكوميَّة الخاصة بالشركة.					
4	يقترح مدقق الحسابات خطة بديلة للحفاظ على تدفقات نقدية لتسديد ديون الشركة.					
5	يحيط مدقق الحسابات بكيفية الحصول على تأمين رأس مال اضافي للشركة.					
6	يحصل مدقق الحسابات على مورد رئيس كبديل مناسب لمصادر التجهيز.					
7	يقرأ مدقق الحسابات محاضر اجتماعات					

	المساهمين، ومجالس الإدارة واللجان الهامة المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تساعد في عملية التقويم.					

القسم الثالث: المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الأردنية).

1	يطلع مدقق الحسابات على النماذج المستخدمة في تصنيف الفشل المالي .					
2	يستخدم مدقق الحسابات النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة كمفتاح للتنبؤ بالفشل المالي.					
3	يطلع مدقق الحسابات على النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.					
4	يجري مدقق الحسابات تقييما محددا لقدرة الشركة على الإستمرار في العمل في الفترة المستقبلية .					
5	يحدد مدقق الحسابات أطر إعداد التقارير المالية التي تقتضي تقييم صريح للفترة التي يتعين على الإدارة فيها أخذ كافة المعلومات المتوفرة بالحسبان .					
6	يحدد مدقق الحسابات العوامل الخارجية التي تؤثر على الشركة في ضوء حجمها وظروفها والتقديرات المتعلقة بها .					
7	يوفر مدقق الحسابات المعلومات التقديرية حول وضع الشركة المالي في المستقبل.					
8	يحصل مدقق الحسابات على أدلة تدقيق كافية وملاءمة حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لإفتراض الشركة المستمرة عن طريق إعداد التقارير المالية وإستنتاج قدرة الشركة على الإستمرار.					
9	يكشف مدقق الحسابات عن الخطأ الجوهري في التقارير المالية التي قد توقف الشركة عن الاستمرار في عملها.					
10	يستطيع مدقق الحسابات أن يتنبأ بالأحداث أو الظروف المستقبلية بناء على خبرته الطويلة في العمل بالشركة.					
11	يستخدم مدقق الحسابات النسب الماليَّة التي تمكن من التنبؤ بمركز الشركة المالي.					

ملحق رقم (3)

أسماء محكمي الاستبانة

التسلسل	الصفه	الاسم	الجامعه
1	أستاذ دكتور	عماد الشيخ	العلوم التطبيقية
2	أستاذ دكتور	يوسف سعادة	العلوم التطبيقية
3	أستاذ دكتور	صالح العقدة	العلوم التطبيقية
4	دكتور	منذر النمر	الهاشمية
5	دكتور	محمود نصار	العلوم التطبيقية